

Distr.: General
11 September 2003
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن ليبيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي أذن مجلس الأمن بموجه بنشر قوة متعددة الجنسيات في ليبيا وأعلن استعدادة لإنشاء قوة تحقيق استقرار تابعة للأمم المتحدة تعقبها لدعم الحكومة الانتقالية والمساعدة في تنفيذ اتفاق سلام شامل في ليبيا. وفي القرار ذاته طلب المجلس أن أقدم توصيات بشأن حجم وهيكل وولاية تلك القوة التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أوفدت بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى ليبيا لتقييم الوضع على أرض الواقع والتشاور مع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢ - ويعرض هذا التقرير معلومات أساسية تاريخية موجزة ويستكمل المعلومات المتعلقة بالوضع في ليبيا. كما يعرض موجزا لتوصياتي بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الشامل المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الموقع بين الأطراف الليبية، بما في ذلك من خلال نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا - معلومات أساسية تاريخية

٣ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفي أعقاب إكمال عملية السلام التي شملت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، انسحبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا من البلد. وانسحبت أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ آخر وحدات فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأنشأت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيا. وأوكلت إلى هذا المكتب، في المقام الأول، مهمة مساعدة حكومة ليبيا في دعم السلام في أعقاب انتخاب تشارلس تايلور رئيسا لليبيريا في الانتخابات المتعددة الأحزاب التي أجريت في تموز/يوليه ١٩٩٧.



٤ - وبدعم كامل من مجلس الأمن ومن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، سعى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا إلى تيسير تعزيز المصالحة الوطنية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وساعد المكتب أيضا في تعبئة المساعدة الدولية من أجل تنفيذ برامج التعمير والتنمية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أقر مجلس الأمن الولاية المنقحة للمكتب، بالصيغة المتفق عليها مع حكومة ليبيريا. وإلى جانب مهامه الأساسية ركز المكتب على مساعدة حكومة ليبيريا في مواجهة احتياجاتها الواضحة المتعلقة ببناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان والتحضير للانتخابات فضلا عن وضع استراتيجية لبناء السلام تشمل الأهداف السياسية وبرامج المساعدة والاعتبارات الإنسانية.

٥ - ولكن تعرقلت جهود بناء السلام بشدة نتيجة لعجز الحكومة وقادة أحزاب المعارضة عن حل خلافاتهم بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالحكم. وأدت سياسة استبعاد المعارضين السياسيين وملاحقتهم، التي اتبعتها الحكومة فضلا عن الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، على يد الميليشيات ووكالات الأمن الحكومية بصفة خاصة، إلى تقويض جهود تعزيز المصالحة الوطنية بشدة. وأدى هذا الوضع الذي اقترن بعدم إجراء إصلاح فعال لقطاع الأمن إلى استئناف الحرب الأهلية في ليبيريا. وآلت الجماعتان المتمردتان اللتان ظهرتا في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ على التوالي، وهما جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا على نفسيهما الإطاحة بحكومة الرئيس تايلور. وكان كثير من المتمردين التابعين لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية موالين لفصائل مختلفة شاركت في الحرب الأهلية الأولى (١٩٨٩-١٩٩٧) ولكنهم لم يُستوعبوا في القوات المسلحة وقوات الأمن الليبرية بعد تولي الرئيس تايلور منصبه.

٦ - وباءت بالفشل محاولات متعددة بذلتها منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار بين حكومة ليبيريا وحركات المتمردين. وكجزء من عملية بناء الثقة التي تولى تيسيرها الملك محمد السادس ملك المغرب بين رؤساء بلدان اتحاد نهر مانو، عُقد اجتماع قمة في الرباط في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وتعهد القادة بالتوصل إلى حل للخلافات القائمة بينهم عن طريق لجنة أمنية مشتركة منشأة على الصعيد دون الإقليمي. لكن عُلقت عملية الحوار التي تعهدت بها الرباط، وكان من المتوقع أن تساعد بدورها في إيجاد حل للصراع الليبري، عندما امتنع الرئيس تايلور عن حضور مؤتمر قمة للمتابعة كان مقررا عقده في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ متعللا بشواغل تتعلق بأمنه الشخصي.

٧ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أنشئ في نيويورك فريق اتصال دولي معني بليبيريا يضم ١٠ أشخاص تحت رئاسة مشتركة بين الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وذلك كوسيلة لزيادة إشراك المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل للأزمة الليبرية. وعقد فريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا أربعة اجتماعات لوضع خطة العمل في المستقبل. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اقترح مجلس الأمن في بيان رئاسي (S/PRST/2002/36) أن يتعاون مجلس الأمن والمجتمع الدولي في إعداد استراتيجية شاملة من أجل التصدي للوضع في ليبيريا وما يفرضه من تهديد للأمن والسلام الدوليين والإقليميين. وأعرب المجلس كذلك عن التزامه بتوسيع نطاق الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا.

٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أوفدت إلى ليبيريا، بناء على طلب من الرئيس تايلور، بعثة متعددة التخصصات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقييم الاحتياجات. وكان الهدف من البعثة هو تقييم الأوضاع بغية عقد انتخابات حرة ونزيهة وبحث السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد من خلالها على إيجاد حل سلمي ودائم للصراع الأهلي. ولاحظت بعثة التقييم أن الأغلبية الساحقة للأحزاب السياسية الليبرية ترى أن الأوضاع السائدة ليست مواتية لعقد الانتخابات التي كان مقررا في ذلك الحين أن تعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأشارت الأحزاب الليبرية أيضا إلى أن الوقف الفوري وغير المشروط للأعمال القتالية وعقد مفاوضات للسلام تضم جميع الأطراف المعنية هما المطلبان الأشد إلحاحا للازمان لاستعادة السلام في البلد.

ثالثا - التطورات السياسية والعسكرية الأخيرة

٩ - بحلول أوائل أيار/مايو ٢٠٠٣، كانت حركتا التمرد قد فرضتا سيطرتهما على ثلثي البلد تقريبا وكانتا تهددان بالاستيلاء على مونروفيا. ومن خلال ضغط إقليمي ودولي، أجبرت الحكومة والحركتان المتمردتان على السعي إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية للحرب الأهلية. وتوجت جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المساعدة في التوصل إلى حل للصراع بقيام الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جون كوفور رئيس غانا، بعقد مفاوضات سلام مباشرة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ضمت جميع الأطراف الليبرية المعنية. وحضر المفاوضات ممثلون لحكومة ليبيريا وجهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا و١٨ حزبا سياسيا مسجلا ومنظمات المجتمع المدني. وتولى تيسير إجراء محادثات السلام وسيط من الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو الجنرال عبد السلام أبو بكر رئيس الدولة النيجيرية السابق، بدعم من ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية وفريق الاتصال الدولي المعني بليريا. وفي الجلسة الافتتاحية، صرح الرئيس تايلور بأنه مستعد للتنحي من أجل إقرار السلام. ووقع في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اتفاق لوقف إطلاق النار، إلا أن الاتفاق انتهك بعد ذلك عندما دخلت القوات التابعة لجهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى مونروفيا في عدة مناسبات، مُقحمةً ليريا في دورة جديدة من العنف.

١٠ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، كتبت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أدعو فيها إلى نشر قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة إحدى الدول الأعضاء لوقف انحدار ليريا نحو تفكك كامل. وطلبت بعد ذلك من حكومة الولايات المتحدة أن تنظر في قيادة نشر تلك القوة. وفي مؤتمر قمة عقد في داكار في ٢ تموز/يوليه، قرر قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشر قوة طليعية في ليريا للمساعدة على استقرار الوضع الأمني وتيسير تنازل الرئيس تايلور عن السلطة. وأعلنت الولايات المتحدة بعد ذلك أنها سترسل قوة عسكرية تتمركز على السواحل المواجهة لليريا لدعم نشر القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولكن دورها سيكون محدودا من حيث الوقت والنطاق.

١١ - وفي ٨ تموز/يوليه، أبلغت المجلس بقراري تعيين السيد جاك بول كلاين ممثلا خاصا لي في ليريا. وفي رسالة أخرى موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه، عرضت مخطط نشر القوات الدولية في ليريا على ثلاث مراحل، تشمل القوة الطليعية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ستعقبها قوة معززة متعددة الجنسيات، تحل محلها عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقرر مؤتمر قمة استثنائي لقادة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يبدأ نشر القوة الطليعية التابعة للجماعة في ليريا في ٤ آب/أغسطس. واتخذ مجلس الأمن في ١ آب/أغسطس، على النحو المشار إليه أعلاه، القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) الذي أذن فيه بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليريا ومعربا عن استعداداته لإنشاء قوة تعقبها تابعة للأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار، يجري نشرها في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

١٢ - وبدأ نشر العناصر الأولى من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليريا في الموعد المقرر في ٤ آب/أغسطس. ومنذ ذلك الحين، جري نشر نحو ٣٥٠٠ جندي في مونروفيا وما حولها، يتألفون من كتيبتين نيجيريتين وكتيبة من غينيا - بيساو وسرايا ذات أحجام مختلفة من السنغال ومالي وغامبيا وغانا وتوغو. ومن المتوقع أن تصل قريبا كتيبة من

بنن. وعملا بالقرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، قدمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعما للنشر الأولي لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا. كما قدمت حكومة الولايات المتحدة دعما للبعثة وأرسلت قوة يتجاوز قوامها ٢٠٠٠ من جنود مشاة البحرية تمركزت في مواجهة الساحل الليبيري.

١٣ - وفي ١١ آب/أغسطس، سلم الرئيس تاييلور السلطة إلى موسى بللاه نائب الرئيس، وغادر ليبيريا متجها إلى نيجيريا تلبية لدعوة من الرئيس أولوسيغون أوباسانجو رئيس نيجيريا. وحضر عدد من القادة الأفارقة احتفال نقل السلطة من بينهم الرئيس يواكيم شيسانو رئيس موزامبيق، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والرئيس جون كوفور رئيس غانا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا.

١٤ - وفي ١٧ آب/أغسطس في أكرا، تفاوض ممثلي الخاص بشأن قيام الأطراف الليبرية بإبرام "اتفاق بشأن توزيع المعونة والمساعدة الإنسانية في ليبيريا". وبموجب هذا الاتفاق، تعهدت الأطراف بتأمين إمكانية تحرك الجهات المقدمة للمعونة الإنسانية بحرية ودون إعاقة، وضمان أمن وسلامة جميع العاملين في المجال الإنساني في ليبيريا.

١٥ - وفي ١٨ آب/أغسطس في أثناء محادثات السلام المعقودة في أكرا، تم توقيع اتفاق سلام شامل بين الأطراف. وأدى أحمد ولد عبد الله ممثلي الخاص إلى غرب أفريقيا، وسائر الممثلين الرفيعي المستوى للشركاء الإقليميين والدوليين، دورا داعما هاما في المفاوضات المؤدية إلى إبرام هذا الاتفاق. وأعلن الاتفاق وقفا فوريا للقتال وكفل إنشاء حكومة وطنية انتقالية في ليبيريا ستنقل إليها السلطة من الحكومة المؤقتة التي يرأسها الرئيس بللاه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتمثل المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا في ضمان تنفيذ اتفاق السلام بما في ذلك التحضير لعقد انتخابات من المقرر أن تجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على أن تتولى الحكومة المنتخبة السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي ٢١ آب/أغسطس، عُين غيود براينت، وهو رجل أعمال من مونروfia ورئيس حزب العمل الليبيري رئيسا للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، كما عُين ويسلي جونسون، المعارض السياسي والمحاضر الجامعي نائبا للرئيس. وبموجب اتفاق السلام، يتعين على الأطراف أن تفض الاشتباك فيما بينها على الفور وتمثل لاتفاق ١٧ حزيران/يونيه لوقف إطلاق النار، كما تُدعى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أن تنشئ على الفور قوة متعددة الجنسيات تُؤمن وقف إطلاق النار وتساعد الحكومة الانتقالية في تنفيذ الاتفاق وتنشئ منطقة فاصلة بين القوات المتحاربة وتتيح ممرآ آمنا لتسليم المساعدة الإنسانية. كما تعهدت الأطراف في الاتفاق بأن تكفل وجود ضمانات أمنية لتأمين العودة

الآمنة للاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم. وبموجب الاتفاق، طلبت الأطراف أيضا من الأمم المتحدة أن تنشر قوة في ليبيريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم الحكومة الانتقالية والمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام.

١٦ - ويدعو الاتفاق أيضا إلى إنشاء اللجنة المشتركة للرصد، المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه للإشراف على تنفيذ الاتفاق ورصده. وأُختير بالفعل ضابط عسكري كبير لتمثيل الأمم المتحدة في لجنة الرصد المشتركة. والتبكير في إنشاء اللجنة يعد عنصرا هاما في خلق الثقة اللازمة لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

١٧ - وتشمل الأحكام الرئيسية الأخرى في اتفاق السلام ما يلي: (أ) التزام جميع الأطراف بالتنفيذ العاجل لعملية إقامة مناطق للإيواء ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) الدعوة إلى إنشاء لجنة لرصد التنفيذ لضمان التطبيق الفعال والأمين للاتفاق؛ (ج) إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة واقتراح بأن تنظر الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا في منح عفو عام عن الأشخاص الضالعين في أنشطة عسكرية أثناء الصراع الأهلي الليبيري.

١٨ - وقد شاركت النساء الليبيريات، في محادثات السلام في أكرا وإن كان بعضهن قد أعربن عن القلق إزاء قصور تمثيلهم في الوفود، وعقد اجتماع للتخطيط الاستراتيجي في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ لتحليل الدروس المستفادة من المحادثات ولوضع استراتيجية بشأن إشراك النساء في اتخاذ القرارات أثناء وبعد الفترة الانتقالية، تشمل جميع عناصر الحكومة الليبرية والمشاركة في جميع الهياكل المفضية إلى مرحلة بناء السلام ما بعد الصراع. ونتيجة للمداولات، أعددت "إعلان زهرة التوليب الذهبية" الذي يحدد أولوياتهن بالنسبة لعملية السلام وفترة إعادة البناء وقررن إنشاء لجنة للمتابعة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية التعمير وبناء الأمة في مرحلة ما بعد الصراع.

١٩ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، قدم وفد وزاري تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة وزير خارجية غانا إحاطة إلى مجلس الأمن عن اتفاق السلام. وأكد الوفد أنه ينبغي عند تنفيذ الاتفاق إيلاء عناية خاصة لثلاث مسائل مهمة هي: (أ) تسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة المختلفة التي تتحرك بحرية داخل بلدان نهر مانو بما في ذلك الآلاف من مواطني بلدان أخرى في غرب أفريقيا؛ (ب) كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية؛ و (ج) استعراض النظام الحالي للجزاءات المفروضة على ليبيريا.

رابعاً - بعثة التقييم

٢٠ - وقمت من أجل إعداد توصيات تتعلق بحجم عملية الأمم المتحدة اللاحقة لحفظ السلام وهيكلها وولايتها، على النحو الذي طلبه المجلس في القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، بإيفاد بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى ليبيريا برئاسة ممثلي الخاص. وبدأت البعثة عملها في مونروفا في ٢١ آب/أغسطس، وضمت ممثلين لعدد من إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها فضلاً عن البنك الدولي. وعقدت البعثة اجتماعات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في ليبيريا، وسافر أعضاء البعثة إلى الأجزاء التي أمكنهم الوصول إليها من البلد.

٢١ - كما أجرى ممثلي الخاص، أثناء بعثة التقييم، مشاورات مع القادة الإقليميين. والتقى في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ آب/أغسطس بالرئيس لورنت غباغبو رئيس كوت ديفوار، والرئيس أحمد تيجان كباح رئيس سيراليون، والأمين سيلمبي رئيس وزراء غينيا، فضلاً عن عدد من كبار المسؤولين الحكوميين الآخرين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وقائد القوات الفرنسية في كوت ديفوار، والمدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون، وموظفي الأمم المتحدة. وفي ١ أيلول/سبتمبر، التقى في مونروفا بعلمي أدينيغي وزير خارجية نيجيريا أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس أولوسيغون أوباسانغو ووزير الخارجية إلى مونروفا. وأثنى جميع المشاركين في الحوار على جهود تحقيق السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في ليبيريا وتعهدوا بالتعاون بشكل كامل مع عملية الأمم المتحدة المقبلة لحفظ السلام.

خامساً - الحالة الأمنية

٢٢ - وفي ضوء التطورات السياسية والعسكرية التي استجدت مؤخراً في مونروفا، ما زالت الحالة الأمنية في البلاد آخذة في التحسن. ومع ذلك تظل ليبيريا بلداً يعاني بشدة من زعزعة الاستقرار لأن الجماعات المسلحة وعناصر الميليشيا والعناصر الإجرامية ما زالت تمارس أنشطتها في كل أنحاء البلاد. ورغم غياب أرقام دقيقة تتعلق بحجم الجماعات المسلحة المختلفة، يُقدّر أن القوات الحكومية تتألف من نحو ما بين ٢٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ عنصر بما في ذلك جنود القوات المسلحة لليبيريا والميليشيا التي تشكلت خارج نطاق تلك القوات حول القادة المحليين، وتشمل عدداً كبيراً من الأطفال الجنود إلى جانب أفراد منتقن من العناصر شبه العسكرية. وتسيطر الحكومة على منطقة مونروفا الكبرى وعلى وسط البلاد. ويُقدّر أن متمردي جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية لديهم قوة قوامها نحو ٥ ٠٠٠ مقاتل يتركزون أساساً في غربي ليبيريا بينما حركة التحرير المتحدة من أجل

الديمقراطية في ليبيريا، التي تضم ما بين ١ ٥٠٠ إلى ٣ ٠٠٠ مقاتل تقريبا تعمل في الأجزاء الشرقية من البلاد.

٢٣ - ومنذ أن اندلع الصراع في ليبيريا عام ١٩٨٩ ظلت العناصر المسلحة والعصابات الإجرامية تتحرك بغير عوائق داخل ليبيريا وخارجها وما يجاورها من بلدان مثل سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. ورغم أن هذه الجماعات المسلحة عادة ما تتسم بضعف آليات القيادة والسيطرة وسوء نظم الاتصال، لكنها أسهمت بصورة كبيرة في زعزعة استقرار المنطقة الفرعية بأكملها. وفضلا عن ذلك يزيد من تفاقم عدم الأمن انتشار حالات تشرد السكان والفقر وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع.

٢٤ - كما عانت المؤسسات القضائية في جميع أنحاء ليبيريا مما يكاد يكون انهيارا كاملا نتيجة سنوات من الصراع العنيف واستهانة حكومة تايلور بسيادة القانون. ويقال إن الشرطة الوطنية الليبيرية كانت تعمل بوصفها أداة للقمع قبل أن تكون أداة لتنفيذ القانون والنظام. ويفتقر ضباطها البالغ عددهم ٣ ٥٠٠ ضابط إلى التدريب ولم يتلقوا رواتب منذ بداية عام ٢٠٠٢ فضلا عن الفساد الضارب أطنابه. كذلك فإن الهيئة القضائية لا تتمتع في بعض الأحيان بثقة الجمهور بل شابتها الممارسات الفاسدة والتدخلات السياسية. ومعظم المحاكم لا تعمل. وكثير من الهياكل الأساسية في هذا المجال إما تعرضت للتدمير أو النهب. ويبدو أيضا أن السجون المختلفة في جميع أنحاء البلد خالية ومدمرة حيث أصبح نزلاؤها السابقون مطلقي السراح.

٢٥ - وبرغم ما أعلنته الأطراف من التزام باحترام أحكام اتفاق السلام ودعم وجود عسكري دولي، فإن ارتفاع درجة الشكوك بين صفوف الأطراف، ومحاولات تدعيم المكاسب الإقليمية فضلا عن وجود عناصر إجرامية، يضيف في مجموعه إلى تذبذب الحالة السائدة.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٢٦ - أدى الصراع المسلح في ليبيريا أيضا إلى انتهاكات ومخالفات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بما في ذلك ارتكاب أعمال قتل عمدية وتعسفية وحالات اختفاء وتعذيب وانتشار الاغتصاب على نطاق واسع فضلا عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والغلمان وإلى اعتقالات واحتجازات تعسفية وإجبار على الانخراط في السلك العسكري وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود وحالات تشرد منتظمة وقسرية إضافة إلى استهداف المدنيين دون تمييز. ومن بين عدد يقدر بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة ممن لقوا مصرعهم في

ظروف متصلة بالحرب منذ عام ١٩٨٩، كان نصفهم على الأقل من المدنيين غير المقاتلين. وهناك تقارير لشهود عيان بشأن المجازر التي تعرّض لها المدنيون وتقارير عن وجود مقابر جماعية بعضها يرجع إلى أوائل التسعينات، وجميع الأطراف مسؤولة عن الانتهاكات والمخالفات. وكان التعذيب أسلوبا منتشرا على يد جميع أطراف الصراع. ومن المعروف أن الميليشيات الحكومية والشرطة والوحدات شبه العسكرية تحتفظ بغرف للتعذيب.

٢٧ - وقد أدى الصراع إلى عسكرة المجتمع الليبري حيث انتشرت جماعات الميليشيا التي كانت تفتقر إلى أي هياكل مقننة للقيادة أو السيطرة. فالأطفال يجبرون على التجنيد ليشكلوا جزءا لا يستهان به من القوات المحاربة لدى جميع الأطراف. وتشير التقديرات إلى أنه من بين كل ١٠ أطفال كان يمكن أن يُجنّد طفل واحد في وقت أو آخر ليزج به في المجهود الحربي.

٢٨ - كذلك فقد حدث تدهور شديد واستنزاف تدريجي لمؤسسات حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلى نحو ما لوحظ فيما سلف، تدهورت أحوال هيئات الشرطة والقضاء تدهورا شديدا. وفي ظل هذه الظروف يصبح الابتزاز أمرا له طابع مؤسسي، كما يتحول المجتمع المدني إلى حال من الضعف الشديد ويفتقر إلى الموارد والقدرة على أن يكون مجتمعا فعالا.

٢٩ - وعلى مدار عدة سنوات، ظلت ليبريا محورا لاهتمام لجنة القضاء على التمييز العنصري والإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قام خبير مستقل معين طبقا للإجراء السري (١٥٠٣) بزيارة ليبريا وقدم تقريرا أصبح فيما بعد معلنا. كما أن لجنة حقوق الإنسان، قامت في دورتها التاسعة والخمسين بتعيين خبير مستقل معني بليبريا لتيسير سبل التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان والحكومة من خلال تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، قدم القائم بعمل المفوض السامي تقريرا طارئا بشأن ليبريا (E/CN.4/2004/5) إلى لجنة حقوق الإنسان يسترعي فيه الاهتمام إلى التدهور الشديد في حالة حقوق الإنسان ويحث على تقديم الدعم الدولي من أجل أن يساق مرتكبو الجرائم إلى العدالة بصرف النظر عن مناصبهم وأوضاعهم. ومنذ توقيع اتفاق السلام، أوفد عدد من بعثات التقييم في مجال حقوق الإنسان إلى بعض أجزاء البلد التي أصبح الوصول إليها ميسورا في الآونة الأخيرة. وما برحت مفوضية حقوق الإنسان تدعم برنامجا للحماية ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الأمن في مخيمات المشردين داخليا. ومن خلال هذا البرنامج تم إقرار وتشغيل آليات رصد في المخيمات بما في ذلك وضع ٢٠ مراقبا في تلك المخيمات.

سابعاً - الحالة الإنسانية وقضايا الانتعاش والتنمية

٣٠ - نجم عن الصراع المطول في ليبيريا نتائج وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين بما في ذلك اللاجئين من سيراليون وكوت ديفوار إضافة إلى رعايا بلدان ثالثة التمسوا اللجوء في البلد. وما يقرب من مليون من الليبريين، أو ثلث السكان، مشردون حالياً. وبالإضافة إلى نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً، هناك نحو ٣٠٠ ٠٠٠ ليبيري لاجئون في البلدان المجاورة. ونحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون وكوت ديفوار ما زالوا في البلد. ثم جاء انتشار القتال مؤخراً في مونروفيا ليزيد من تفاقم الحالة حيث أن الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين تعرضوا إلى أذى متكرر كما أن معظم سكان الحضر أصبحوا أشد تعرضاً للأخطار. على أن المدنيين ليسوا وحدهم هم الضحايا الذين يصيبهم القتال عرضاً بل هم أيضاً أهداف مباشرة للجماعات المسلحة التي أطلقت حملة إرهاب ضدهم. وجاء الإجماع في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لمعظم موظفي المعونة الدولية لترك السكان المدنيين دون حماية أو دعم دولي على الإطلاق. وبرغم هذه الحالة، يواصل موظفو الأمم المتحدة الوطنيون اتخاذ إجراءات التدخل الإنساني اللازمة.

٣١ - وقد نجم عن الأثر المتراكم للصراع انخفاض مستويات معيشة الليبريين المتدهور أصلاً في جميع أنحاء البلاد. وأصبحت ليبيريا في الدرك الأسفل من مؤشرات التنمية البشرية حيث ترتفع فيها معدلات الأمية وزاد معدل البطالة بنسبة ٨٥ في المائة طبقاً لتقديرات ٢٠٠٢. ويبلغ حجم الدين القومي ٢,٨ بليون دولار كما أن أكثر من ٧٥ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وحتى قبل أحدث اندلاع للصراع، كانت نسبة ٢٦ في المائة فقط من السكان هي التي يمكنها الحصول على مياه الشرب المأمونة وأقل من نسبة ٤٠ في المائة منهم هي التي كان يمكنها الحصول على مستويات مقبولة من الصرف الصحي. كما أن أقل من ٥٠ في المائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية كانوا ملتحقين بالمدارس. ولا يملك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بيانات حالياً بشأن انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ليبيريا. ومع ذلك تعد بيئات الصراع وما بعد الصراع مجالات عالية الخطورة بالنسبة لانتشار الوباء المذكور.

٣٢ - وفي ١١ آب/أغسطس، وفي أعقاب إفاد بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قادت السيدة كارولين ماكيسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والمبعوثة الإنسانية المعنية بالأزمة في غرب أفريقيا، فريق الأمم المتحدة القطري في العودة إلى مونروفيا. وقد اتسع وجود موظفي الأمم المتحدة الدوليين في ليبيريا على مدار الشهر الماضي ليصل إلى أكثر من ١٧٠ موظفاً. ومنذ العودة، ظل مجتمع المعونات الإنسانية بما في ذلك وكالات

الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر يولي أسبقية فورية لإجراء تقديرات سريعة ومتزامنة إضافة إلى تدخلات في حالات الطوارئ ولا سيما في قطاعات الأغذية والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والتعليم وقطاع الحماية.

٣٣ - وقد ساعد برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه على استقرار حالة الأمن الغذائي في مونروفا وهم يعملون حاليا على توسيع عمليات التوزيع لكي تغطي المقاطعات التي يمكن الوصول إليها خارج مونروفا. وقد أدت عمليات التوزيع العامة والاستئناف التدريجي للأنشطة التجارية إلى تخفيف حدة الجوع في مونروفا، وأسهمت في تلبية احتياجات الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية حاد وغيرهم من الفئات المستضعفة. كما أُنجزت الجولة الأولى من توزيعات الأغذية التي شملت أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وفي ظل قيادة منظمة الصحة العالمية، وبتعاون وثيق في الميدان الصحي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية، تتضاعف الجهود حاليا في إدارة حالات انتشار الأمراض والوقاية منها بما في ذلك وباء الكوليرا الذي ما برح مثار انشغال خطير ولا سيما في المراكز المكتظة بالأشخاص المشردين داخليا في مونروفا. وقد بدأت الحالة تميل إلى الاستقرار في الوقت الراهن كما أن عدد الحالات الجديدة في تناقص باعتبار أن مخيمات المشردين داخليا شرعت تدريجيا في تخفيف الازدحام كما تتحسن الظروف فيما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة الصحية. أما مشاكل الصحة الإنجابية الخطيرة التي تواكب التحركات السكانية الواسعة النطاق فيتم التصدي لها بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات غير الحكومية فضلا عن أن خدمات الصحة والتغذية يتم توسيع نطاقها لتصل إلى المقاطعات خارج مونروفا في أعقاب وضع تقديرات في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، تقود اليونيسيف الجهود التي ترمي إلى التصدي لمعالجة الحالة الخطيرة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في مونروفا حيث تم إضافة الكلور لتطهير ٥ ٠٠٠ بئر في مونروفا. وفي مواقع أخرى في البلاد، تعكف اليونيسيف على تحصين السكان المعرضين للخطر ضد أمراض الحصبة وشنت حملة من أجل العودة إلى المدرسة. أما لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد تسلمتا زمام القيادة للمساعدة على التزويد بالإمدادات في مجال المأوى والإغاثة إلى السكان المشردين داخليا فيما تستجيب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك لاحتياجات اللاجئين.

٣٤ - ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل، ما زال هناك قضايا الحماية التي تصدر شواغل الأشخاص المشردين داخليا والسكان المدنيين بشكل عام. وقد أنشئت لجنة لإدارة الحماية برئاسة مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية لتعمل باسم منسق الشؤون الإنسانية وتولى زيادة الوعي بالمشكلة وتنسيق الاستجابة لهذه الحالة. كما تم إنشاء لجنة مراقبة مشتركة في إطار

برنامج الحماية الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تعزيزها لكي تتولى أمر المراقبة وأنشطة تقديم التقارير بما سيشكل الأساس لاستجابة أكثر شمولاً فيما يتعلق بمسائل من قبيل العنف الجنسي والجنساني وحماية الأشخاص المشردين داخليا ومسائل التجنيد القسري وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن الاقتراح بإيفاد مستشار أقدم لشؤون الحماية في مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن يزيد من تعزيز الروابط مع أنشطة حماية الأطفال التي تقودها اليونيسيف ويواصل الإفادة من تجربة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة لحماية اللاجئين. كما سيدعم المستشار اتباع نهج مشترك على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل في تنفيذ برامج الحماية.

٣٥ - ومن المتوقع لأغلبية السكان المشردين داخليا أن يبقوا في الوقت الحاضر، في المخيمات وأن يظلوا معتمدين على المعونة لأشهر قادمة. أما قرارهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية فلسوف يتوقف إلى حد كبير على مدى التقدم المحرز في عملية السلام وعلى نشر قوات حفظ السلام في جميع أنحاء البلاد. وتعمل وكالات الأمم المتحدة حاليا، ومعها شركاؤها من المنظمات غير الحكومية، على وضع الاستراتيجيات التي تكفل استجابة فعالة إزاء حالة السكان المشردين داخليا. بما في ذلك جهود نقل المتواجدين في مونروفيا إلى مخيماتهم السابقة عند مشارف المدينة. ونظرا لضخامة حجم السكان المشردين داخليا وتعذر عودتهم حاليا إلى ديارهم الأصلية، فإن الجهود الإنسانية بحاجة إلى التركيز على حماية ومساعدة هؤلاء السكان الذين يعيشون في مخيمات ومراكز مؤقتة. وفي هذا الصدد، زوّدت مفوضية شؤون اللاجئين بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالدعم اللوجستي وغيره من صنوف الدعم لتأمين مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت المفوضية خبرتها للمساعدة على تسجيل السكان المشردين داخليا ويتم حاليا إجراء دراسة جدوى في هذا الصدد بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. ولن يقتصر الأمر فحسب على أن ممارسة هذا التسجيل سوف توفر القاعدة التي تأسس الحاجة إليها من أجل طرح بيانات للإغاثة الإنسانية، ولكنها ستساعد أيضا في مرحلة لاحقة على تقديم وتوجيه مساعدة إعادة الإدماج بصورة فعالة في مناطق العودة.

٣٦ - وفي الوقت نفسه نجحت مفوضية شؤون اللاجئين، في غمار الصراع الدائر، في تنظيم إجلاء ناجح في حالات الطوارئ للاجئين مع إعادة ٢٠٠٠ من لاجئي سيراليون من مونروفيا بحرا. ومنذ ذلك الحين عاودت بدء عملياتها. وتلقى مئات من اللاجئين من سيراليون، ممن كانوا قد فرّوا من المخيمات في تخوم المدينة بحثا عن المأوى في وسط مونروفيا مساعدة من أجل إعادتهم إلى مخيماتهم. وفي الوقت نفسه، فلاجئو سيراليون الذين يرغبون في العودة إليها يتم تشجيعهم على هذه العودة. ولهذا الغرض، تتولى مفوضية شؤون اللاجئين

تسيير سفينة بين مونروفيا وفريتاون وتتوقع أن تبدأ في القريب العاجل عملية الإعادة برا. كما تعد المفوضية لاستئناف المساعدة التي تقدمها إلى ٣٨ ٠٠٠ من لاجئي كوت ديفوار و ٤٣ ٠٠٠ من العائدين الليبريين فور استعادة سبل الوصول إلى المنطقة وكانوا قد فروا من شرقي ليبيريا عقب اندلاع القتال في كوت ديفوار في أواخر عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع مفوضية شؤون اللاجئين عودة ٣٠٠ ٠٠٠ من لاجئي ليبيريا فور أن تلبى شروط الأمن وظروف إعادة التوطين في داخل ليبيريا. ومن شأن أي إجراء يتم في هذه المرحلة فإن له آثارا مباشرة بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين في هذا المضمار.

٣٧ - وفي جميع هذه الجهود، يظل تأمين سبل الوصول إلى المستفيدين في أي مكان يتواجدون فيه تحديا أمام مجتمع المساعدة الإنسانية فضلا عن تأمين سبل وصول هؤلاء المستفيدين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد أدى نشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تحسين الحالة الأمنية في منطقة مونروفيا الكبرى، كما أن الوكالات استطاعت، أن تجري اتصالات مفيدة مع قيادة الجماعات المتمردة لبدء برامج في المناطق التي تسيطر عليها. ثم جاء توقيع الأطراف في أكرا يوم ١٧ آب/أغسطس اتفاقا بشأن تقديم المساعدة الإنسانية ليساعد بدوره في المفاوضات على توسيع نطاق الوصول للمساعدات الإنسانية فيما يتجاوز مونروفيا. ومع ذلك، ما زال الفراغ الأمني السائد في معظم هذه المواقع يعوق الجهود الرامية إلى إعادة إقرار الأنشطة الإنسانية كاملة.

٣٨ - ويعد التنسيق الفعال أولوية عليا وسط البيئة السائدة من الأمن المتوتر والموارد المحدودة والاحتياجات المتباينة. وفي آب/أغسطس، عينت روس ماونتين، مساعد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، منسقا خاصا للمساعدة الإنسانية في ليبيريا كي يكفل التوجيه والإدارة الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني في ليبيريا. كما تم إنشاء هيكل شامل يضم جميع العناصر الإنسانية - الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وحركة الصليب الأحمر والمانحين، وأصبح بوسعه إجراء مفاوضات مع الجبهة والحركة وحكومة ليبيريا بما أتاح للوكالات بدء عملها. وعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجوده لتيسير التنسيق فيما بين القطاعات وقاد بعثات ميدانية خارج مونروفيا ودعم الاتصال بين العناصر المدنية والعسكرية مع إنشاء عمليات إنسانية ومراكز للمعلومات. كما أن الوكالات أفادت من وجود بعثة التقييم المتعددة التخصصات لمناقشة القضايا موضع الاهتمام المشترك وللتخطيط لمجالات التعاون والدعم بين العناصر الإنسانية وعملية حفظ السلام المقترحة للأمم المتحدة. كما ألحقت الخدمات المشتركة للمجتمع الإنساني بمكتب المنسق الخاص للشؤون الإنسانية في ظل إدارة برنامج الأغذية العالمي. بما في ذلك مركز مشترك للأمر اللوجستية ودائرة جوية للشؤون الإنسانية ودائرة لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٩ - وتتمثل أولويات الوكالات الإنسانية في الأجل القصير في مواصلة التدخلات لإنقاذ الأرواح في مونروفا والعمل على تعظيم حماية المدنيين من العنف والتعجيل بمجهودات عمليات الإغاثة في مناطق البلد بما في ذلك المناطق الواقعة حاليا تحت سيطرة الجبهة والحركة مع مواصلة الإعادة الطوعية إلى الوطن وغير ذلك من المساعدات المقدمة من اللاجئين والعائدين.

٤٠ - ولكفالة الاستجابة الفعالة لهذه الاحتياجات، فلا غنى عن توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب. أما المانحون فقد كانوا حتى الآن أسخياء في تقديم موارد انطلاقة الجهود من أجل أنشطة إنقاذ الأرواح، ولكن الأمر بحاجة للمساعدة بتقديم المزيد لمواصلة وتوسيع تلك الجهود. ويتطلب الأمر استجابة عاجلة إزاء نداء الأمم المتحدة المنقح والموحد والمشارك بين الوكالات والمؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٣ من أجل مبلغ ٦٩ مليون دولار. ويركز النداء على الأنشطة المبذولة في القطاعات الحيوية: المعونة الغذائية والزراعة والصحة والمأوى العائلي والمساعدات غير الغذائية والتعليم والحماية وخدمات التنسيق والدعم وحماية ومساعدة اللاجئين والعائدين والمياه والصرف الصحي والتدخلات المتعددة القطاعات وسلامة وأمن الموظفين. وبالنسبة لعام ٢٠٠٤ سوف ينطلق نداء موحد مشترك بين الوكالات في نهاية العام المذكور ليسهب في توضيح خطة العمل الإنساني المشتركة بما في ذلك الدعم الفوري لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة دمجهم.

٤١ - وفي الخطة المتوسطة الأجل، سوف يتحول التركيز إلى جهود إعادة التأهيل وإعادة التوطين وإعادة الدمج في إطار الاستعداد لتعمير وتنمية في الأجل الأطول. وتزعم الأمم المتحدة دعم حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية في وضع إطار عمل عريض لبناء السلام والانتعاش يشمل استراتيجية متوسطة الأجل لإعادة بناء مؤسسات الدولة، والانتعاش الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وإعادة دمج المقاتلين السابقين والأشخاص المشردين داخليا وقضايا المجتمعات المتأثرة من الحرب والمصالحة. وفي نهاية المطاف فإن العودة الآمنة والمتواصلة للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين تشكل أهمية محورية لتوطيد دعائم عملية السلام.

ثامنا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

٤٢ - من أشق التحديات في ليبيريا وفي البلدان المجاورة وجود آلاف من المقاتلين، بمن فيهم الأطفال، من جنسيات شتى. ومن ثم فإن النجاح في نزع أسلحة هؤلاء المقاتلين السابقين وتسريح صفوفهم وإعادة دمجهم سيكون أمرا حيويا بالنسبة إلى استدامة السلم والأمن. ويقدر أن في ليبيريا نحو ٢٧ ٠٠٠ إلى ٣٨ ٠٠٠ من المقاتلين وكثير منهم من الأطفال. ومع ذلك فنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على المستوى الوطني سوف يتوقف

في النهاية على الإرادة السياسية للأطراف المتحاربة بالامتثال لأحكام اتفاق السلام والالتزام الكامل بعملية السلام ذاتها.

٤٣ - وعلى جميع العناصر صاحبة المصلحة، ولا سيما الحكومة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف الليبرية الأخرى، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعملية الأمم المتحدة المقترحة لحفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واليونسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وشركائهم من المنظمات غير الحكومية، أن ينسقوا جهودهم لوضع برنامج فعال في مجال نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج من شأنه أن يحدد تقسيما واضحا للعمل. وسوف يقتضي الأمر تمويلا كافيا ومأمونا لصيانة مواقع تجميع القوات ودعم المقاتلين السابقين وأسراهم خلال العملية ونقلهم وتزويدهم بالأموال النقدية وغير ذلك من حِزَم الخوافر لتشجيعهم على نزع أسلحتهم وتسريح صفوفهم. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد اللازمة لإعادة التأهيل وبرامج إعادة الدمج إضافة إلى التزم طويل الأمد من جانب المانحين بكفالة استدامة تلك الجهود. والدروس المستفادة، ولا سيما من هذه المنطقة الفرعية، تسلط الضوء على النتائج الوخيمة في حالة عدم مواصلة الدعم لعملية نزع الأسلحة. ومن الأمور التي تُعد موضع انشغال خاص احتمال أن تعود الجماعات المسلحة إلى تجنيد الأطفال المسرحين. وفي ضوء عددهم ومشاكلهم المحددة، ينبغي وضع برنامج منفصل في مجال نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج بالنسبة للأطفال ولا سيما الفتيات.

٤٤ - وفي مواقع التجميع، ينبغي نزع أسلحة المقاتلين، بمن فيهم الأطفال الجنود السابقين، بواسطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام مع عقد لقاءات رسمية معهم لتحديد مدى ملاءمتهم لإعادة الدمج. وبالنسبة لاحتمال استيعاب بعضهم ضمن صفوف الجيش الوطني أو الشرطة المدنية. كذلك ينبغي أن تصدر لهم بطاقة تعريف بالهوية مع تزويدهم بملابس مدنية وحزمة إعادة دمج حزئية. كما يتعين أن يخضع المقاتلون السابقون لفحوص طبية. كذلك ينبغي اتخاذ ترتيبات الإحالة للذين يعانون إصابات أو أمراض خطيرة أو تكون النساء منهم في حالة حمل أو إنجاب. وينبغي كذلك إتاحة برامج للتوعية الجنسية والتوعية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن العوامل الجوهرية لنجاح العملية توافر معلومات دقيقة ومستكملة بشأن عدد ونوعيات ومواقع القوات والأسلحة بما في ذلك المخازن ومواقع المستودعات والمخزونات ومخابئ الأسلحة.

٤٥ - وقبل التحضير لبرامج إعادة الدمج وإعادة التوطين، يمكن تنظيم ترتيب انتقالي على شكل برامج مرحلية متنوعة من خلال مشاريع مجتمعية الأساس يتم في إطارها تنظيم المقاتلين

السابقين المعاد توطينهم إلى أفرقة تعمير مدنية أو إلى كتائب للعمل تتولى مهام إصلاح مباني المدارس والعيادات والطرق وبجاري ومرافق الصرف الصحي وما إلى ذلك من خلال برامج الغذاء مقابل العمل وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع لعملية الإصلاح هذه أن تجعل هذه المواقع الاستيطانية قابلة للسكنى وتشجع على العودة الطوعية للمشردين واللاجئين. وينبغي ملاحظة أن معظم المقاتلين في ليبيريا وفي المنطقة الفرعية يفتقرون إلى التعليم النظامي أو التدريب أو مهارات العمل، ومن ثم فهناك حاجة ماسة لتزويدهم بسبل التعليم النظامي والتدريب المهني ومهارات الزراعة بديلا عن حمل الأسلحة.

٤٦ - وأي برنامج لزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لاحتياجات الأطفال المقاتلين والنساء المتواجدات بين صفوف القوات المتحاربة وكذلك لُمعالي المقاتلين والمترددين على المخيمات والمختطفين. ويجب التوصل إلى تعريف وتحديد واضحين للمستفيدين ولأوجه الضعف المختلفة مع إقامة مرافق مؤقتة للرعاية لتلبية احتياجاتهم وإعادة دمجهم. كما يتعين تنفيذ تدابير وبرامج خاصة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المحددة للمقاتلات السابقات إضافة إلى زوجات وأرامل المقاتلين السابقين، على أن تراعي برامج التوعية والمشورة والتدريب في البرامج الرامية إلى إعادة دمج المقاتلين السابقين في نهاية المطاف، الاختلافات في تجارب النساء والفتيات خلال حالات الصراع مقارنة مع تجارب الرجال والبنين. ونظرا لارتفاع معدلات العنف الجنسي المرتكب خلال الصراع، ينبغي لبرامج إعادة الدمج أن تشمل منع وقوع العنف الجنسي.

٤٧ - تورد مبادئ كيب تاون، التي تتبعها اليونيسيف، تعريفا للطفل الجندي على أنه "أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر يشكل عنصرا في أي نوع من أنواع القوات المسلحة النظامية أو غير النظامية بأي صفة كانت" وعلى ذلك يظل محتما أن يندرج مثل هؤلاء الأطفال الجنود ضمن عملية نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج دون أن يقتضي الأمر امتلاكهم سلاحا وكثيرا ما تُحجم القوات والفصائل المتحاربة عن الكشف عن وجود الأطفال الجنود وخاصة الفتيات ضمن صفوفها، ومن ثم تحرمهم من الإفادة من عملية نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج. وينبغي للخطط الموازية، بما في ذلك برامج التوعية، أن تعمل على توثيق ومتابعة ودعم الأطفال الذين يمكن أن تتجاوزهم عملية نزع الأسلحة.

٤٨ - وقد أقر اتفاق السلام جدولا زمنيا واضحا لعملية نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج يشمل وقفا لإطلاق النار ورصدا لوقف إطلاق النار وفكا للاشتباك وإعادة تجميع القوات ونزع الأسلحة والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج. وينص الاتفاق أيضا على

إنشاء آلية تنسيق معنية بترع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج وهي اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج ومن المقرر أن تشمل هذه اللجنة ممثلين عن الوكالات ذات الصلة في الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا وعن جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والجبهة الوطنية الليبرية المتحدة وعن حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا وعن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي وعن فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا. ومن المقرر أيضا أن تبدأ هذه اللجنة أعمالها يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وأن تبدأ عمليات تجميع القوات ونزع الأسلحة والتسريح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ونظرا لضيق هذا الجدول الزمني، ستحتاج الاستعدادات من أجل إعادة التجميع أن تبدأ فوراً بينما يتم نشر حفظة السلام في جميع أنحاء الإقليم الليبري فيما تعكف مختلف الأطراف صاحبة المصلحة على تصميم الخطط وتأمين الموارد اللازمة لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج.

٤٩ - وفي ضوء الأبعاد دون الإقليمية للصراع، فإن أي برنامج لترع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج في ليبريا لا بد وأن يرتبط قدر الإمكان بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الجارية حالياً في كوت ديفوار وأن يفيد من الدروس المستفادة في سيراليون ومن مبادرات السلام الأخرى في المنطقة التي تراعي بدورها احتياجات إعادة دمج المشردين داخليا والمجتمعات المتضررة من جراء الحرب. وعلى ذلك ينبغي لأي برنامج فعال في هذا المجال أن يُشكل جزءاً من استراتيجية موجهة نحو الانتعاش السياسي والاقتصادي لبلدان اتحاد نهر مانو ومنطقة غرب أفريقيا الفرعية على صعيد أوسع. وبالنسبة إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في ليبريا فإن نجاحها سوف يستلزم بالضرورة نهجاً إقليمياً يراعي وجود المقاتلين الأجانب في ليبريا والمقاتلين الليبريين السابقين المتواجدين في البلدان المجاورة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للشباب والفئات المستضعفة الأخرى من خلال نهج متعدد الأقطار يتم اتباعه في هذا الخصوص. وفي نهاية المطاف فإن الفشل في التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق للمراحل المختلفة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بما في ذلك الحصول في الوقت المناسب على التمويل الكافي، من شأنه أن يلحق أضراراً بعملية السلام في مجملها وأن يزعزع الاستقرار في ليبريا بل وفي المنطقة الفرعية بأسرها. وخلال زيارة إلى مقر الأمم المتحدة في آب/أغسطس، دعا وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى تمويل عناصر إعادة الدمج من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بحيث تندرج في ميزانية بعثة حفظ السلام المقترحة. وإنني أؤكد ضرورة إدراج هذه البنود الحيوية في ميزانية العمليات المزمعة إضافة إلى الاحتياجات التشغيلية التي تقتضيها العملية المذكورة.

٥٠ - وأخيرا فإن الإدارة الفعالة للأسلحة في الأجل الطويل سوف تقتضي سياسة وطنية شاملة لترع سلاح المدنيين. وينبغي لمثل هذه السياسة أن تشمل إطارا قانونيا وطنيا واضحا لامتلاك المدنيين وحيازتهم للأسلحة المسموح بها إضافة إلى حظر الأسلحة غير المسموح بها كما يقتضي الأمر آليات إنفاذ فعالة ونظاما قضائيا غير متحيز ومستقلا لتطبيق القوانين، إضافة إلى مراقبة عمليات نقل الأسلحة فيما بين الدول من خلال ضوابط الرقابة الجمركية مثل تصاريح التصدير والاستيراد، وتعاوننا إقليميا بشأن إدارة الأسلحة يشمل العمل بوقف اختياري لنقل فئات محددة لدى انتهاء سريان حظر قضت به الأمم المتحدة على الأسلحة في ليبيريا. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة الفرعية موضع انشغال خطير وخاصة من حيث صلتها بظاهرة عنف الشباب. وعلى ذلك فإن الجهود الوطنية لترع الأسلحة مهما كانت حسنة التخطيط والتنفيذ سوف يثبت عقمها في نهاية المطاف إذا لم يُولَ الاهتمام لتدفقات الأسلحة عبر الحدود. وقطع طرق الإمداد على نطاق منطقة غرب أفريقيا الفرعية للحيلولة دون التدفق غير المشروع من الأسلحة الصغيرة والمتفجرات والذخائر ومنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى داخل المنطقة الفرعية ينبغي أن يُشكل جزءا من ممارسة نزع السلاح وتسريح القوات.

تاسعا - بعثة الأمم المتحدة المقترحة في ليبيريا

ألف - الولاية

٥١ - على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٤٩٧ (٢٠٠٣) واتفاق السلام الشامل المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، فإنني أوصي بإنشاء عملية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا، وهي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات، أوصي بأن تشمل ولاية البعثة، بموجب الفصل السابع من الميثاق، ما يلي:

(أ) دعم الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا والأطراف الأخرى من أجل التنفيذ الفعال والمناسب من حيث التوقيت لاتفاق السلام الشامل المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

(ب) رصد الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ طبقا لأحكام ذلك الاتفاق؛

(ج) مساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا على بسط سلطة الدولة إلى جميع أنحاء ليبيريا؛

- (د) توفير الأمن للمنشآت الحكومية الرئيسية وخاصة الموانئ والمطارات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية؛
- (هـ) كفالة الأمن وحرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة؛
- (و) تيسير حرية الحركة للسكان وللمساعدات الإنسانية والسلع في جميع أنحاء ليبريا وعبر حدودها؛
- (ز) دعم العودة الآمنة والمستدامة للاجئين الليبريين والمشردين داخليا، ودعم تقديم المساعدة والحماية للاجئي سيراليون وكوت ديفوار في ليبريا من خلال كفالة بيئة أمنية لعودتهم؛
- (ح) حماية المدنيين المهددين بأخطار عُنف بدني داهمة في مناطق الانتشار الفوري لتشكيلات الوحدات العسكرية للأمم المتحدة؛
- (ط) تقديم المشورة والتدريب والمساعدة إلى سلطات إنفاذ القوانين الليبرية وغيرها من مؤسسات العدالة الجنائية بما في ذلك الهيئة القضائية ونُظم التأديب مع تيسير المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف؛
- (ي) مساعدة الحكومة على تنفيذ برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛
- (ك) التحفظ على الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية التي تم تجميعها من المقاتلين السابقين والمساعدة على التصرف فيها أو تدميرها في وقت لاحق؛
- (ل) مساعدة الحكومة في استعداداتها المتخذة لإجراء الانتخابات؛
- (م) بذل جهود في مجال الرصد والإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان وتوفير سُبل التدريب وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان وحماية الطفل؛
- (ن) تقديم الدعم من أجل دمج الأبعاد الجنسانية في صلب الأنشطة المنفّذة، بما في ذلك التدريب بشأن قضايا نوع الجنس؛
- (س) دعم إنشاء وعمليات لجنة الحقيقة والمصالحة؛
- (ع) التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الاتحاد الأفريقي ومع هيئات الأمم المتحدة السياسية وغيرها المتواجدة في منطقة غرب أفريقيا الفرعية فيما يتعلق بالقضايا السياسية والأمنية الشاملة ذات الأهمية الخاصة لتوطيد السلام في ليبريا.

٥٢ - ومن شأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وإقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أن يشكلتا معلما هاما للغاية على طريق عملية السلام في ليبيريا. بيد أن سياسة إنهاء البعثة سوف تستند إلى محددات دقيقة وواقعية تتصل بالتقدم المحرز في توطيد دعائم السلام ويتم تعريفها في الوقت المناسب.

باء - هيكل ومفهوم العمليات

٥٣ - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ستكون عملية متعددة الأبعاد وتتألف من عناصر سياسية وعسكرية ومدنية وشرطية وعناصر تتعلق بالعدالة الجنائية والشؤون المدنية وحقوق الإنسان وبنوع الجنس وحماية الأطفال ونزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم والإعلام والدعم إضافة إلى عنصر انتخابي يتم في الوقت المناسب. كما ستشمل البعثة آلية لتنسيق أنشطتها مع دوائر الشؤون الإنسانية والإنمائية وسوف تعمل بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الاتحاد الأفريقي. ولكفالة استجابة متناسقة للأمم المتحدة إزاء الكثير من القضايا دون الإقليمية، سوف تعمل البعثة عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وسوف يرأس البعثة ممثلي الخاص الذي يتمتع بالسلطة الشاملة على أنشطة البعثة وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا، على أن يساعد الممثل الخاص فريق إداري أقدم يتألف من عناصر شتى من بينها نائبان وقائد للقوة برتبة جنرال ومفوض للشرطة.

٥٤ - وسوف يعمل مستشار أقدم معني بنوع الجنس بوصفه جزءا من مكتب الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ ودعم عمليات دمج المنظور الجنساني في صلب الأنشطة الرئيسية ضمن الركائز المختلفة التي يقوم عليها المكتب ومع المجتمع المدني وغير ذلك من الشركاء الخارجيين. كما سيلحق مستشار لسياسات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مزود بموظفي دعم، بمكتب الممثل الخاص لتنسيق الأنشطة في منطقة البعثة من أجل منع العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف الموظفين المدنيين والعسكريين وفي المجتمعات المضيفة.

جيم - العنصر السياسي

٥٥ - العنصر السياسي من البعثة سوف يكفل إسداء المشورة السياسية والتقييمات للممثل الخاص ويساعده في اتصالاته مع الأطراف الليبرية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، مع التطرق إلى أي مشكلة سياسية يمكن أن تثور في تنفيذ ولاية البعثة والحفاظ على الارتباط الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إضافة إلى كيانات الوجود السياسي للأمم المتحدة في المنطقة الفرعية، ومتابعة جميع التطورات السياسية التي

يمكن أن ينجم عنها أثر على تنفيذ ولاية البعثة وتقديم تقارير يومية وغير ذلك من التقارير إلى مقر الأمم المتحدة والمساعدة في تنسيق الأنشطة وتقاسم المعلومات مع فريق الأمم المتحدة القطرية عند الاقتضاء فضلا عن تقديم المدخلات حسب الظروف المناسبة لنشر المواد الإعلامية ذات الطابع السياسي.

دال - العنصر العسكري

٥٦ - سوف تتمثل المهمة الأولية للعنصر العسكري في خلق بيئة آمنة ومستقرة في جميع أنحاء ليبيريا. بما يتيح للبعثة الاضطلاع بالولاية المحددة أعلاه. أما المهام المحددة فلسوف تشمل تقديم الدعم من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ورصد أحكام اتفاق وقف إطلاق النار. بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وتيسير بذل جهود الإغاثة الإنسانية، وحماية المدنيين من العنف، وتهيئة الظروف التي تتيح عودة آمنة ومستدامة للاجئين والمشردين، ومؤازرة الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا، ودعم تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها إجراء الانتخابات، وفي نهاية المطاف دعم تلك الانتخابات وتعزيز مشاريع الأثر السريع بالاتصال مع دوائر المعونات الإنسانية ومراقبة حدود ليبيريا. كما يقتضي اتفاق السلام الشامل من قوة الأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال لليبيريا على إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى الحكومة بشأن تشكيل جيش ليبري جديد معاد هيكلته. وفيما تظل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مستعدة لإسداء المشورة في هذا المضمار، فقد طلبت الأطراف في اتفاق السلام أن تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بدور قيادي في إعادة تشكيل الجيش. وإني أعتقد أن اضطلاع الولايات المتحدة بهذا الدور الجوهري سيكون أمرا مفيدا إلى أبعد الحدود.

٥٧ - ولدى تخطيط هيكل ونشر قوة الأمم المتحدة، فقد انصبّ التركيز على دمج الدروس المستفادة من عمليات الانتشار في الماضي عندما جرى نشر قوات غير كافية وغير مجهزة تجهيزا كاملا لأداء واجبات حفظ السلام فنجم عن ذلك نتائج كارثية. وقد تشكّل مفهوم العمليات المقترح على أساس افتراضات بأن الحجم والقدرات الموصى بهما للقوة يعكسان تحليلا دقيقا للاحتياجات المطلوبة من أجل تنفيذ المهام، وأن القوة الكاملة قد تم نشرها من البداية مزودة بولاية وطيدة الأركان وموارد كافية وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى توفير جنود مزودين بتدريب جيد ومعدات كافية. ومن شأن ذلك أن يتيح للبعثة أن تتبع نهجا قويا وأن تمتلك القدرة على الاستجابة بالصورة الكافية إزاء الظروف المتغيرة وأن تُحبط أي أحداث يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

٥٨ - ويتألف مفهوم العمليات للعنصر العسكري من مرحلة تمهيدية تتم على شكل استمرار انتشار قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقدرات العسكرية للولايات المتحدة المراقبة بالفعل عند ساحل ليبيريا إضافة إلى مراحل أربع تالية لعمليات الأمم المتحدة. ومن هذه المراحل، تغطي المرحلة الأولى من الانتشار الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر وحتى يصبح مقر القوة قيد التشغيل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وسوف تشمل إنشاء مقر مؤقت وتحويل العناصر التابعة لقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ونشر الإمكانات اللوجستية وغير ذلك من القدرات الرئيسية كالمهندسين والطيران. وهذه المرحلة من الانتشار سوف تشكل "قدرة تشغيل أولية"، والخطوة الأولى نحو النشر الرئيسي. ويتمثل الهدف من هذه المرحلة في إرساء الأسس للمراحل التالية، ومن المستبعد أن يشمل أي توسع رئيسي في عدد القوات. وعلى ذلك فلاحتمال ضئيل لزيادة الانتشار الميداني فيما يتجاوز المنطقة العامة للعمليات التي تغطيها حاليا القوة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع ذلك فثمة توقع محتمل بأن تقوم القوة المنشأة حديثا بواسطة الأمم المتحدة بتوسيع عملياتها إلى الأجزاء الأخرى في البلاد دعما للأهداف الأشمل التي يتوخاها المجتمع الدولي. ولكن ينبغي ملاحظة أن قدرة الأمم المتحدة في المرحلة الأولية على أداء تلك المهمة ستكون محدودة للغاية بل سوف تتوقف على بعض العوامل الأساسية ومن ذلك مثلا إمكانات الطيران العسكري الذي سيتم نشره في مرحلة مبكرة. كما ستقيد مسائل من قبيل حماية القوة والاستدامة اللوجستية.

٥٩ - وخلال هذه المرحلة الأولى من "قدرة التشغيل الأولية" سيدعو الأمر إلى إتاحة الفرصة أمام قيادة القوة العسكرية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كي تؤدي دور كتيبة المقر بالنسبة لقطاع مونروfia. وينبغي لمقر الأمم المتحدة المؤقت ألا يكون قادرا فحسب على تحمل مسؤولية العمليات العسكرية بل ينبغي له أن يؤدي كذلك دور عنصر رئيسي في التحول إلى أن يصبح مقر قيادة القوة الرئيسي عندما يتم نشرها. ولسوف يستند إلى بعض أفراد من القوة التابعة للجماعة الاقتصادية المذكورة أعلاه وإن كان سيحتاج إلى زيادة وربما يعتمد مؤقتا على موظفين أساسيين من بعثات الأمم المتحدة الأخرى ومن مصادر غيرها. ولما كانت القوة العسكرية التابعة للجماعة الاقتصادية منتشرة إلى حد متناثر في تشكيلها الراهن ولما كانت الولايات المتحدة قد أعلنت عزمها سحب قواتها بصورة كاملة أو جزئية بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر، يصبح تأمين احتياطي عسكري موثوق به بأسرع وقت ممكن. وفي هذا المضمار قد يكون ضروريا الاعتماد على موارد من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ريثما يتم نشر قوات كافية في ليبيريا. وقد يكون من الأمور المستصوبة إلى حد كبير توفير قدرة إضافية من دولة أو أكثر من الدول الأعضاء

مزودة بالإمكانات العسكرية المطلوبة، في الفترة التي يمكن أن تتصف بالهشاشة خلال المرحلة الأولى من إنشاء البعثة. ومثل هذه القدرة ستخدم من أجل تعزيز ثقة الأطراف المساهمة بقوات. وإنني أناشد الدول الأعضاء التي تمتلك القدرات الضرورية أن تقدم مساعدتها في هذا الشأن. وأخيرا فإن العدد المحدود أساسا من قوات الأمم المتحدة المتواجدة على الأرض سوف يقتضي سرعة نشر بعض العناصر الأساسية ومن ذلك مثلا طائرات الهليكوبتر الهجومية.

٦٠ - المرحلة الثانية من مفهوم العمليات تغطي الفترة بعد ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وإنشاء "قدرة التشغيل الانتقالية" فيما تتوسع القوة وتنتشر في القطاعات الأربعة بما في ذلك قطاع مونروفا حيث يشمل كل قطاع تشكيلا بحجم لواء يبلغ عدد أفرادها نحو ٣٠٠٠ جندي، في حين أن الوحدات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تتمتع بالمستوى الملائم من القدرات، التي ستكون قد تحولت إلى قوة الأمم المتحدة، فلسوف تشكل لواء يعمل في منطقة مونروفا. أما القوات الموجودة على الأرض بالفعل، التي لا تستطيع أن تلي متطلبات المستوى اللازم من القدرة فيمكن أن تصبح منكشفة أمام العوامل الخارجية وتهدد من ثم فعالية القوة بشكل عام، مما ينبغي معه بذل كل جهد لمساعدتها على الارتقاء إلى مستوى القدرة المطلوب. وفي حالة ما تعذر ذلك سوف يتعين إعادتها إلى أوطانها لكي يحل محلها قوات أفضل من حيث التجهيز.

٦١ - وتم تعريف القطاعات ومستويات القوة المقترحة على أساس عدد من العوامل التي تشمل مراكز الجذب لكل من الأحزاب الليبرية الرئيسية الثلاثة، والحاجة إلى مراقبة مناطق الحدود، ومناطق الأولويات الإنسانية والحدود الإدارية، وخطوط الاتصال والحاجة إلى توافر توزيع متواز في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى اللوائيات الأربعة ثمة احتياج إلى احتياطي جيد التشكيل وإلى إمكانات أساسية مثل اللوجستيات والطيران والمهندسين مما سيصل بمجموع قوام القوة إلى ١٥٠٠٠. بما في ذلك ٢٥٠ من المراقبين العسكريين و ١٦٠ من ضباط الأركان. وينصب الاهتمام بشكل خاص على المراقبين العسكريين الذين يتمثل دورهم في رصد أحكام اتفاق السلام الشامل ومراقبة الحدود والعمل كنقطة اتصال بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بأعمال لجنة الرصد المشتركة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتلك أمور أساسية لضمان النجاح. وسوف يبذل كل جهد لضمان التمثيل الجيد للمرأة في عناصر البعثة من الموظفين غير العسكريين. كما سيبدأ النشر باللوائيات الإضافية الثلاثة للمقر وبالكثائب الطليعية وعناصر الدعم الخاصة التابعة لها على أن يتلو ذلك الكثائب المتبقية بأسرع ما يمكن. ومن المتوقع ألا تصل القوة الكاملة إلى الاكتمال إلا قرب آذار/مارس ٢٠٠٤.

هاء - عناصر العدالة الجنائية (الشرطة والقضاء والدوائر التأديبية)

٦٢ - يدعو اتفاق السلام إلى المبادرة فوراً لإعادة تشكيل الشرطة وغيرها من دوائر الأمن، وإلى الحفاظ على القانون والنظام بواسطة قوة شرطة مؤقتة ومن ثم العمل في نهاية المطاف على نشر قوة شرطة وطنية مزودة بتدريب حديث ومع استقالة جميع قضاة المحكمة العليا. وبمقتضى الاتفاق يُطلب كذلك من الأمم المتحدة أمور شتى من بينها رصد أنشطة قوة الشرطة المؤقتة، والمساعدة في حفظ القانون والنظام، إضافة إلى المساعدة على وضع وتنفيذ برامج لتدريب الشرطة بما في ذلك التدريب بشأن قضايا نوع الجنس.

٦٣ - وتشير التجربة في عمليات حفظ السلام الماضية إلى أنه من أجل إقرار سلام مستدام وأمن داخلي، لا بد من التصدي لقضايا الشرطة والعدالة ودوائر التأديب بطريقة متكاملة. وعليه فإنني أوصي بأن يدرج في البعثة المقترحة عنصر شرطة مدنية قوي بما في ذلك ما يتعلق بالنواحي القضائية والتأديبية. ولسوف تعمل هذه العناصر جنباً إلى جنب مع الأطراف الوطنية والدولية في المساعدة على إعادة بناء المؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية. وفي معظم الحالات، فإن الشرطة الدولية والخبراء القضائيين وخبراء الإصلاح والتأديب ينبغي أن يتواجدوا جنباً إلى جنب مع نظرائهم في المؤسسات الوطنية، كما أن جميع المؤسسات العاملة في مجال العدالة الجنائية سوف تقتضي دعماً فنياً من جانب الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمجتمع الدولي بشكل أوسع من أجل استئناف حتى أبسط مستويات الأداء.

٦٤ - وفضلاً عن ذلك، فإن الخبراء التابعين للبعثة في مجال الشرطة المدنية والادعاء العام سوف يعملون جنباً إلى جنب مع نظرائهم الليبريين ويساعدون عند الاقتضاء في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني أو في غيرها من الجرائم الخطيرة. ولهذا السبب، ومن أجل جمع الأدلة والحفاظ عليها في مرحلة مبكرة ومتاحة حالياً فإنني أوصي بإنشاء قدرة تحقيق في الجرائم ضمن البعثة تضم موظفين مدربين على جمع الشهادات المستقاة من الأطفال والنساء وتكلف بدعم التحقيقات ثم بتسليم القرائن التي يتم جمعها إلى السلطات الليبرية أو غيرها من السلطات بما في ذلك مدعو المحكمة الخاصة لسيراليون.

الشرطة المدنية

٦٥ - يقضي اتفاق السلام بأن يكون حفظ القانون والنظام في جميع أنحاء ليبيريا مسؤولية قوة شرطة مؤقتة ريثما يتم إنشاء قوة شرطة وطنية ليبيرية جديدة من حيث التدريب وإعادة التشكيل.

٦٦ - ولإجراء هذا التحول بطريقة شفافة وموثوقة وفعالة، يقوم عنصر الشرطة المدنية في البعثة بإنشاء لجنة فنية للمساعدة على تحديد تشكيل واختيار واختبار الأعضاء المرشحين للانتماء إلى قوة الشرطة المؤقتة. وستعمل اللجنة على وضع خطة لإعادة تشكيل وتنظيم الشرطة الوطنية الليبرية. ويمكن للجان فرعية منبثقة عن تلك اللجنة أن تركز على مجالات للإصلاحات المحتملة ومنها: (أ) إعادة تشكيل الشرطة إضافة إلى أي تنقيح لإطار العمل القانوني الذي ينظم أعمال الشرطة؛ (ب) إقرار المعايير المتبعة في اختيار وتكليف ضباط شرطة جدد وسابقين؛ (ج) تقييم الهياكل الأساسية والاحتياجات اللوجيستية والابتكارات/الإصلاحات في مجال التخطيط؛ (د) إنشاء مكتب لتنسيق المساعدات الإنسانية المقدمة إلى دوائر الشرطة. وبوسع عنصر الشرطة المدنية في البعثة أن يقدم أيضا الدعم الاستشاري وغيره من صنوف الدعم إلى اللجنة الفنية خلال اضطلاعها بالمهام الكثيرة التي ستكون مكلفة بها.

٦٧ - وسيتم كذلك نشر تدريجي لعنصر الشرطة المدنية القوي في البعثة على مراحل، لإسداء المشورة وتقديم الدعم التنفيذي لقوة الشرطة المؤقتة والمساعدة على إعادة تشكيل وتدريب وتوجيه تأسيس شرطة ليبرية وطنية محترفة. أما مفهوم العمليات للشرطة المدنية فسوف يتألف من أربع مراحل، تغطي المرحلة الأولى الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وجوهر هذه المرحلة سوف يتمثل في تحديد خطط عمل البعثة وإرساء الأسس اللازمة من أجل النشر النهائي للمجموعة الأساسية من الشرطة المدنية لمساعدة قوة الشرطة المؤقتة في وظائفها الخاصة بإقرار القانون والنظام. كما سيتم نشر وحدتي شرطة يتم تشكيلهما خلال هذه المرحلة لإضفاء الاستقرار على حالة القانون والنظام في العاصمة وما حولها. وسوف تتم المرحلة الثانية من كانون الأول/ديسمبر إلى شباط/فبراير ٢٠٠٤ بنشر مستشارين إضافيين للشرطة المدنية وعدد آخر من المديرين فضلا عن ثلاث وحدات من تشكيلات الشرطة في المقار الإقليمية الأخرى الثلاثة. وسوف تبدأ مبادرات إعادة التشكيل والتأهيل خلال هذه المرحلة. أما المرحلة الثالثة فستدوم من آذار/مارس ٢٠٠٤ حتى نهاية البعثة وسوف تكون أساسا مرحلة تطوير للتدريب مع تركيز على التنسيق والتكامل بين جميع جهود تطوير القدرات. وسوف تعمل الشرطة المدنية للأمم المتحدة على استبقاء بعض المستشارين الأساسيين خلال الفترة الختامية، للمساعدة على أن تضطلع الشرطة المحلية بجهود الإصلاح ومبادرات تعزيز القدرات.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الوقت المطلوب لإنشاء دائرة شرطة جديدة، أوصي أن يأذن مجلس الأمن بنشر خمس وحدات من تشكيلات الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على أن تكلف بولاية تتمثل في: (أ) دعم قوة الشرطة المؤقتة في مهامها الخاصة بالقانون

والنظام في العديد من المناطق السكانية الرئيسية؛ (ب) مساعدة قوة الشرطة المؤقتة على معالجة مشاكل الاضطرابات المدنية؛ (ج) المساعدة على وضع الهيكل المحلي وبناء القدرات للتصدي لتلك التحديات مستقبلاً؛ (د) العمل على دعم حماية أرواح المدنيين والممتلكات في مناطق الانتشار. ولسوف يدعم وجود وحدات تشكيلات الشرطة جهود الشرطة المحلية ميدانياً بما يتيح لها التركيز على مبادرات التدريب السريعة التنفيذ.

٦٩ - أما مهام الأولوية الأخرى لعنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فسوف تكون كالتالي: (أ) المساعدة في إعادة تشكيل دائرة الشرطة بما في ذلك اختبار واعتماد ضباط إنفاذ القوانين المؤقتين؛ (ب) إعادة تنشيط أكاديمية الشرطة والمساعدة على وضع برامج عامة ومتخصصة لتدريب الشرطة بما في ذلك التلقين والتدريب أثناء العمل؛ (ج) إسداء المشورة وتقديم التقارير والمتابعة للأنشطة المتعلقة بقوة الشرطة المؤقتة فيما يتصل بامتنال أفرادها إلى المعايير المهنية والتزامات حقوق الإنسان؛ (د) المساعدة على إعادة الدمج الاجتماعي للمقاتلين المتروعة أسلحتهم والمسرحين، في صفوف المجتمع المدني من خلال مبادرات بناء الثقة المشتركة لممارسات الشرطة المجتمعية؛ (هـ) المساعدة في تعزيز القدرة الشاملة على إنفاذ القوانين بما في ذلك أعمال الشرطة الحدودية، والجمارك والهجرة وسلطة الموانئ والقطاعات ذات الصلة الأخرى بالأمن الداخلي. ولكفالة الاستمرارية، فإن عنصر الشرطة المدنية في البعثة سوف يتعاون تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات الإنمائية.

٧٠ - ولأداء هذه المهام، أوصي بأن يتألف عنصر الشرطة المدنية في نهاية المطاف من عدد يصل إلى ٨٧٥ من الشرطة المدنية غير المسلحة بما في ذلك كبار المستشارين والمدربين والمخططين وخبراء الشرطة المختصين بحقوق الإنسان والجرائم الخطيرة والاتجار بالبشر والمحققين بالإضافة إلى خمس وحدات من تشكيلات الشرطة تتألف كل منها من ١٢٠ ضابطاً.

عنصر القانون الجنائي والقضاء

٧١ - ينبغي أن يتوافر للبعثة القدرة المطلوبة على تقديم المساعدة الفنية بالتركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: إصلاح النظام القانوني والقضائي؛ والتدريب والتثقيف في المجال القانوني وإسداء المشورة في النظام القضائي كما ينبغي للبعثة أن تضطلع بدور رئيسي في تنسيق المساعدات الدولية في القطاع القانوني والقضائي.

٧٢ - وفيما يتعلق بإصلاح النظام القانوني والقضائي، يقوم فريق من خبراء البعثة بتقديم المساعدة وإسداء المشورة إلى مختلف عناصر النظام المذكور أعلاه بما في ذلك مكاتب المدعين

العامين ومحاميّ الدفاع والمحاكم ووزارة العدل. وهؤلاء المستشارون ينبغي أن يتواجدوا في معظم الأحيان جنباً إلى جنب في المؤسسات الوطنية مع نظرائهم الوطنيين.

٧٣ - ومن العناصر الرئيسية الأخرى للإصلاح والاستقرار إعادة تنشيط نظام التعليم القانوني بما في ذلك كلية الحقوق بالجامعة والتثقيف القضائي المستمر أو إعادة تدريب العاملين في المهن القانونية. وإنني أوصي بإنشاء وحدة متخصصة في البعثة تتولى المبادرات المتخذة في هذا المضمار مستفيدة في ذلك من المساعدة المقدمة من الأطراف الوطنية أو الدولية الأخرى.

٧٤ - وثمة عنصر ثالث تقتضيه فعالية إصلاح النظام القانوني والقضائي وإعادة بناء ثقة الجمهور في النظام التي تدهورت إلى حد كبير، ويتمثل في تنفيذ برنامج استشاري متماسك للنظام القانوني. وهذا البرنامج سيركز على إسداء المشورة سواء في المحاكمات الجنائية أو المدنية ونشر توصيات واضحة بشأن التحسينات المطلوبة. وفيما ستكون حقوق المتهمين في الجنايات إحدى نواحي التركيز، فإن الوحدة المعنية سوف تعمل جاهدة على تحسين الأداء التزيه والكفؤ للنظام ككل إذ ستولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات المحددة للأطفال طبقاً للمعايير الدولية في قضاء الأحداث. وبرغم أن البرنامج سيديره أساساً خبراء دوليون يعملون في نطاق البعثة، إلا أنه سيضم مهنين وطنيين قانونيين كما يمكن للجهود المبذولة أن تتحول بعد ذلك إلى هيئة وطنية أو دولية أخرى خارج نطاق البعثة.

عناصر التأديب

٧٥ - ينبغي أن يتوافر للبعثة القدرة على تقديم المساعدة الفنية بشأن القضايا المتصلة بنظام السجون مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: إصلاح السجون وتدريب موظفي دائرة السجون وتنمية قدراتهم ورصد نظام السجون. وينبغي أن تقوم البعثة بدور رئيسي أيضاً في تشجيع وتنسيق المساعدات الدولية المقدمة لإصلاح وتطوير نظام السجون.

٧٦ - وسوف يقدم فريق من خبراء النظم التأديبية المساعدات والمشورة والدعم التثقيفي إلى موظفي المؤسسات الإقليمية والسجون في منطقة مقر البعثة بما في ذلك مجالات الإدارة والموارد البشرية والمالية ثم إلى وزارة العدل وينبغي أن يتواجدوا جنباً إلى جنب في مرافق السجون وفي مقارها مع نظرائهم الوطنيين.

٧٧ - كما يشكل إصلاح وترقية نظام السجون عنصراً حيوياً في إعادة إنشاء قدرة تدريبية وطنية. ويوصى في هذا الشأن بنشر اختصاصي التدريب والتنمية إلى المرافق التأديبية لكي يعملوا جنباً إلى جنب مع الموظفين الوطنيين من أجل وضع خطة تدريب وطنية وتطوير وتنفيذ برامج تدريب لموظفي السجون على جميع الأصعدة وإنشاء قدرة تدريب وطنية.

وسيتيم التماس الدعم لهذا العنصر من الوكالات الدولية من خلال ترتيبات ثنائية ومن الدول الأعضاء على السواء.

٧٨ - أما العنصر الأخير اللازم لتطوير نظام إنساني ومأمون للسجون فيتمثل في وضع وتنفيذ آليات للمساءلة. ويوصى كذلك بتنفيذ برنامج للرصد يركز على أحوال السجون وأساليب إدارتها ويقدم تقارير شاملة تسهم في تنفيذ خطة لإصلاح المجالات العقابية. وسوف يشارك مراقبون دوليون لحقوق الإنسان في تلك المجالات ويعملون على تطوير قدرة محكمة لرصد السجون الوطنية.

واو - عنصر الشؤون المدنية

٧٩ - للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لترسيخ الأداء الديمقراطي داخل ليبريا، سوف تتضمن البعثة عنصرا هاما للشؤون المدنية، يعمل عن كثب مع حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وسوف يؤدي عنصر الشؤون المدنية بالبعثة عدة مهام منها ما يلي: (أ) مساعدة الحكومة الانتقالية على تمديد وترسيخ سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد بالتنسيق الوثيق مع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة؛ (ب) إسداء المشورة وتقديم المساعدة للحكومة الانتقالية على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك ما يختص بالتخطيط الأولي لإجراء الانتخابات على أن تتضمن مشاركة المرأة فيها؛ (ج) مساعدة منظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها؛ (د) المساعدة على تصميم البرامج بغية إعادة إدماج الضحايا والمقاتلين وتحقيق المصالحة فيما بينهم؛ (هـ) مساعدة الشرطة المدنية على إصلاح الشرطة المحلية وإعادة تشكيلها وتشجيع مشاركة المرأة، ورصد أداء الشرطة وغيرها من الهيئات المشاركة في حفظ القانون والنظام؛ (و) تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة المكلفة بالتحقيق في سلوك الأفراد داخل منطقة البعثة وتقديم تقرير في هذا الصدد؛ (ز) تنظيم تدريب تمهيدي لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين بالبعثة.

٨٠ - وسوف يتعين نشر موظفي الشؤون المدنية إلى جانب الوحدات العسكرية، خلال المرحلة المبكرة من إنشاء البعثة. ومن شأن ذلك تمكين البعثة من دعم عمل الحكومة الانتقالية والمساعدة على إزالة الطابع العسكري من المجتمع الليبري. وسوف تكون هناك حاجة إلى تمويل بعض أنشطة هذا العنصر عن طريق صندوق استئماني واعتمادات من ميزانية البعثة لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر.

زاي - عنصر حقوق الإنسان والحماية

٨١ - ستقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بصورة متكاملة ومتعددة الأوجه، بتشجيع وتنسيق جهود الحماية الدولية وتشجيع حقوق الإنسان داخل ليبريا. وقد حدد إهدار حقوق

الإنسان وأزمة الحماية داخل ليبريا خصائص الصراع على مدار فترة الأربع عشرة سنة الماضية. وتفشت بشكل خاص الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال والعنف الجنسي والعنف المستند إلى العامل الجنساني. وسوف تولي أهمية خاصة لتحسين حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وسوف يدعم هذا العنصر أيضا الإجراءات الرامية إلى معالجة الإفلات من العقاب، وبناء القدرات الوطنية، ووضع استراتيجية وخطة عمل لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات العدل الانتقالية، وتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء المؤسسات التي تتسم بالقدرية على الاستمرار والمرونة بغرض حماية حقوق الإنسان وتشجيعها. وتنص اتفاقات السلام الشاملة على إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة للحقائق والمصالحة. وهاتان المؤسستان لازمتان لتوطيد السلام على أساس العدالة وسيُقدم لهما الدعم على سبيل الأولوية.

٨٢ - وتحقيقا لهذه الغايات، ستنشأ وحدة لحقوق الإنسان والحماية، مزودة بخبراء في مجال حقوق الإنسان وحماية حقوق المدنيين، والمؤسسات الوطنية، والعدل الانتقالي، وحقوق الطفل، والمنظور الجنساني. وستعمل اللجنة عن كثب مع العناصر المكلفة بالشؤون العسكرية، والشرطة المدنية، والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وسوف تتلقى الدعم مبدئيا من اثنين على الأقل من مراقبي حماية حقوق الإنسان المكلفين بالعمل في كلٍ من القطاعات الأربعة التي تُنشر بها البعثة. وعند اكتمال قوام البعثة ستكون مزودة بمراقب واحد على الأقل في كلٍ من المقاطعات الخمس عشرة. وسيتم تناول العمل في هذا المجال بصورة متسقة ومتعددة الاختصاصات. وإضافة إلى رصد التطورات على أرض الواقع، ستركز الوحدة جهودها على رسم السياسات وتطويرها بشأن قضايا حقوق الإنسان والحماية، وكفالة إدماج هذه السياسات في الاستراتيجية السياسية العامة وجميع عمليات البعثة. وعليه، ينبغي أن تتضمن ولاية حماية حقوق الإنسان الرصد وتقديم التقارير العلنية بشأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأنشطة الحماية القوية والموثوق بها، والتعاون التقني، وبناء القدرات، وتدريب ضباط إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين وأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، والدعوة، والمساعدة على تنفيذ المعايير الدولية، ودعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وآليات العدل الانتقالية (بما في ذلك لجنة الحقائق والمصالحة) ودعم عمل الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٨٣ - ولكفالة مواصلة إعطاء أولوية لحقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم خلال جميع مراحل حفظ السلام وبناء السلام بالبعثة، سيعمل لدى البعثة مستشاران في مجال حماية الأطفال. وسوف يساعدان الممثل الخاص على مباشرة حملة ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح والسعي نحو تأمين التعاون من جانب الأطراف دعما لبرامج التسريح ونزع

السلاح وإعادة الإدماج المخصصة للجنود الأطفال. وسيقوم المستشاران أيضا برصد قضايا حماية الأطفال وتقديم تقارير عنها، وتوفير التدريب، وزيادة الوعي بين صفوف أفراد البعثة فضلا عن الأفراد العسكريين الوطنيين وقوات الشرطة الوطنية.

حاء - عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨٤ - توفيراً للمساعدة اللازمة للتخطيط لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذه، سيلحق مستشار أقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومعه طاقم من العاملين، بمكتب مستشاري الخاص بغية تنسيق جميع جهود التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وسيعمل هذا المستشار عن كثب مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أعضاء الفريق القطري، والبنك الدولي، وغير ذلك من الأطراف أصحاب المصلحة المعنيين بجميع جوانب التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وسوف يقدم العنصر العسكري بالبعثة المساعدة على التنفيذ الفعلي لجزئي نزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

طاء - عنصر الإعلام

٨٥ - ظلت حرية التعبير مقيدة بشدة داخل ليبيريا تحت حكم النظم المتعاقبة، وتعرض الصحفيون للترهيب والتهديدات بالاعتداء عليهم، مما حدا بهم إلى الالتزام برقابة ذاتية أو التوقف عن النشر. وتعاني البيئة الراهنة داخل وسائط الإعلام من انهيار فعلي في البنية الأساسية، مما يقيد بشدة إمكانية حصول السكان إلى المعلومات ويتركهم فريسة للشائعات والمعلومات المضللة. وللمساعدة على إصلاح هذا الوضع، يتعين على الأمم المتحدة تهيئة وسائل موثوقة وفعالة ترمي إلى إيصال أهدافها إلى الشعب الليبيري، وتزويده بمعلومات دقيقة عما يحدث من تطورات في عملية السلام ودعم ما تبذله الحكومة الانتقالية من جهود بغرض تنفيذ أحكام اتفاق السلام، بما في ذلك احترام الحق في حرية التعبير. ويتعين توفير قدرة إعلامية متينة وإحافها بمكتب ممثلي الخاص كي تباشر مجموعة كاملة من الأنشطة الرامية إلى الترويج لفهم وجود الأمم المتحدة وتشكل أساس الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة الإنسانية والإنمائية.

٨٦ - وفي ضوء ارتفاع معدل الأمية داخل ليبيريا، فإن أنجع وسيلة للوصول إلى السكان الليبيريين هي الإذاعة. ورغم ضرورة قيام البعثة في أسرع وقت ممكن بالأنشطة الرامية إلى تعزيز هياكل وسائط الإعلام المحلية، يجري الآن توفير اعتماد لإنشاء قدرة إذاعية مرحلية تابعة للأمم المتحدة للبت إلى منطقة مونروفيا الكبرى المكتظة بالسكان، بغية إعلام الليبيريين

بإنشاء بعثة الأمم المتحدة وتقديم معلومات حيوية خلال الفترة التمهيديّة. وينبغي أن تتحول هذه القدرة المرحلية فيما بعد إلى قدرات إذاعية تغطي البلد بأسره. وإضافة إلى ما تعدّه الأمم المتحدة من برامج، يمكن أيضا بث مجموعة متنوعة من البرامج المحلية بهدف ترسيخ هياكل وسائط الإعلام الليبرية.

٨٧ - كما سوف يتضمن عنصر الإعلام وحدة للتواصل الجماهيري ترمي إلى دعم عدة أنشطة منها أنشطة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، ووحدة لرصد وتطوير وسائط الإعلام ووحدة صغيرة للفيديو. وخلال الفترة التي تسبق الانتخابات، سيجري توسيع نطاق العنصر كي يساعد على تثقيف الناخبين. وسوف تفتح القدرة الإعلامية أيضا قنوات الاتصال بالمنافذ الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية. وينبغي تنسيق ذلك بشكل جيد مع ما تبذله موارد الأمم المتحدة الإعلامية الأخرى من جهود داخل ليبيريا وفي المنطقة بغرض المساعدة على زيادة الوعي داخل البلدان المانحة وبلدان المنطقة باحتياجات الشعب الليبري وبالتقدم المحرز في حل الأزمة.

ياء - عنصر الدعم

٨٨ - عنصر الدعم في البعثة سوف يقيم الهياكل الأساسية اللازمة لتمكين ممثلي الخاص من توفير القدرة التشغيلية المطلوبة في غضون ٩٠ يوما من بداية الولاية والحفاظ على تلك القوة على مدى المراحل المختلفة من البعثة. وسوف تستمر عملية البناء الأولى حتى آذار/مارس ٢٠٠٤ عندما يكون قد تم كاملا نشر العنصر العسكري في حين تصل أنشطة البعثة إلى ذروتها خلال الاستعدادات المطلوبة للانتخابات الحرة وإجرائها.

٨٩ - وسوف يُصمم الدعم المقدم إلى الوحدات العسكرية العاملة خارج مونروفا وقطاعات المقر الأربعة وفق معايير الأمم المتحدة للاكتفاء الذاتي. وسوف تتخذ الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون والموظفون المدنيون مواقعهم في المكاتب الإقليمية وفي عدة مواقع أخرى في جميع أنحاء ليبيريا. وسوف يحتاجون بالتالي إلى دعم، وخاصة فيما يتعلق بمساحة المكاتب والأمن والخدمات الطبية والاتصالات والنقل.

٩٠ - كما أن تنقل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة سيكون أمرا لازما لنجاح البعثة ومن ثم سوف أطلب إتاحة إمكانيات ملموسة للنقل الجوي.

٩١ - وقد تم تخطيط الدعم اللوجستي والإداري للعملية بطريقة تتيح لممثلي الخاص إنشاء البعثة وتأسيس مكتبه في مونروفا بسرعة وبلاستعانة بفريق متقدم صغير يشمل مخططي البعثة. وقد ظل المكتب على علاقة ارتباط مع قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

في مسرح العمليات وسوف تُمهّد الأرضية لتوفير سلاسة بدء العمليات اللوجيستية والإدارية.

٩٢ - وقد اعتمدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية سلطة التزام مالية فيما قبل الولاية لبدء التعاقد على الخدمات الأساسية والمعدات واللوازم المطلوبة. ويتم تلبية الاحتياجات الأولية من الموظفين والمعدات من خلال آليات الانتشار السريع التي أقرها الأمم المتحدة نتيجة التوصيات الواردة في تقرير فريق الإبراهيمي (S/2000/809) ، ومن ذلك مثلاً أرصدة الانتشار الاستراتيجية ويتم نقلها إلى مسرح العمليات بوسيلتين تجمعان بين الجسر الجوي الاستراتيجي والجسر البحري الاستراتيجي. أما اللوازم، ومنها مثلاً الوقود والمؤن المقننة فسوف يتم الحصول عليها بواسطة عقود سابقة الإبرام من بعثات أخرى إلى أن يحين إمكانية إبرام عقود تتعلق بإمدادات البعثة على وجه التحديد.

٩٣ - ويكفل مفهوم الأمور اللوجيستية تكاملاً وثيقاً وتاماً بين موظفي البعثة العسكريين والمدنيين. وسوف يتم مراقبة وإدارة العمليات اللوجيستية بمقتضى مفهوم خدمات الدعم المتكاملة ومن ثم يتم تجميع كل متطلبات الدعم العسكرية والمدنية ضماناً لتحقيق الفعالية والكفاءة على النحو الأمثل. كما سيتم مراقبة الخدمات اللوجيستية من خلال مركز عمليات لوجيستية مشترك يتواجد جنباً إلى جنب مع مركز العمليات المشتركة للبعثة. ومن شأن تزويد المركزين المشتركين بالموظفين أن يكفل توزيعاً جغرافياً ومزيجاً متوازناً بين الأفراد العسكريين والمدنيين.

كاف - الأمن والسلامة

٩٤ - سيكون موظفو الأمم المتحدة، حال وجودهم في منطقة البعثة، معرضين لمجموعة مختلفة لا يستهان بها من عوامل الخطر والأذى. وفي مثل هذه البيئة، وفي ضوء الهجوم الذي وقع مؤخراً على مباني الأمم المتحدة في بغداد، العراق، فإنني أولي أهمية فائقة لدعم جهود الموظفين في النهوض بواجباتهم مع العمل على تجنب الأخطار إلى أقل حد ممكن، التي تتهدد أمنهم وسلامتهم اتساقاً مع الموقف الذي اتخذته مجلس الأمن في قراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٩٥ - وقبيل اندلاع أحداث جولات الصراع، أفيد بأن ليبيريا بلد متأثر بالألغام الأرضية وبالأجهزة غير المتفجرة رغم قلة المعلومات المحددة بشأن نطاق أو أثر هذه المشكلة. وحتى الآن، لم ينجم عن الألغام الأرضية ولا الأجهزة غير المتفجرة ولا المتفجرات خطر ملحوظ بالنسبة إلى موظفي الأمم المتحدة أو الوكالات الإنسانية أو الجمهور بشكل عام في مناطق البلد التي تصل إليها الأمم المتحدة. ومع ذلك، ففيما تتوسع أنشطة بعثة الأمم المتحدة والعناصر الإنسانية الأخرى وتزداد حركة السكان المدنيين، يصبح محتملاً أن يزيد الخطر الذي

تنطوي عليه الأجهزة والمتفجرات المذكورة حتى ولو ثبت أن مشكلة الألغام الأرضية ليست بالمشكلة الجسيمة. وعليه فقد أوفدت دائرة الأمم المتحدة المعنية بالإجراءات المتصلة بالألغام، فريقاً إلى البلد لتقييم الحالة على الأرض، ومن ثم يقدم توصياته لاتخاذ إجراءات مستقبلاً من جانب البعثة استناداً إلى نتائج التقييم.

٩٦ - وسوف يقتضي الأمر إقرار ترتيبات الأمن السليمة خلال الأيام الأولى بالذات من البعثة التي سوف يتعين عليها أن تعمل في ليبيريا منذ اليوم الأول امتثالاً من جانبها للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا للأمم المتحدة. أما اختيار المواقع وأماكن تواجد الموظفين وطرق ومرافق النقل فسوف يحددها لدرجة كبيرة اعتبارات الأمن. ومن الأهمية المطلقة، مدى الاستعدادات وإجراءات الوقاية في ضوء تحديد واضح للمسؤوليات الأمنية وتوافر عدد كاف من موظفي الأمن. وينبغي تأمين المباني وغيرها من المرافق بصورة احترافية وإنشاء نظم الاتصال اللازمة والإجراءات الفعالة مما يتعين على الجميع تنفيذه وفهمه. وسوف تحتاج البعثة إلى دعم مناسب بواسطة عدد كاف من موظفي الأمن سواء في المقر أو في جميع القطاعات من أجل تنفيذ معايير الأمن التشغيلية الدنيا وفعالية تنسيق عمليات إدارة الأمن بين البعثة وسائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها في ليبيريا.

٩٧ - وسوف تعمل البعثة في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإغاثية في ليبيريا وفي المنطقة الفرعية على أن تزود الوكالات بالحماية الأمنية وعلى أن تزودها البعثة أيضاً - قدر الإمكان - بالدعم اللوجستي في حالات الطوارئ وفي حدود إمكاناتها مع توخي الحيلة بما يكفل عدم الازدواجية بغير مبرر بين هياكل وأصول الدعم. وعليه سترم اتفاقات للتعاون من أجل تقاسم الأصول والمعارف وغيرها من الموارد، وخاصة في مجالات النقل الجوي والبحري والاتصالات.

٩٨ - وسيتم التصدي للمخاطر الصحية الخاصة المرتبطة بالخدمة في منطقة البعثة من خلال كفالة التغطية الطبية في مسرح العمليات ابتداء من الرعاية الأساسية إلى خدمات المستوى الثالث الطبية بالمستشفيات. ومن المتوقع أن تزود الوحدات العسكرية بمرفق طبي من المستوى الأول لكل كتيبة، كما سيتم إنشاء قدرة إجلاء طبية كافية.

٩٩ - وسيكون التدريب التمهيدي لجميع موظفي المقر القادمين والموظفين المدنيين أمراً ملزماً، وإلى جانب التوعية الموجزة بشأن البعثة، سيركز التدريب على قضايا الأمن وعلى معايير السلوك المتوقعة وعلى توخي الحساسية إزاء الثقافة المحلية وعلى إدارة المخاطر وعوامل التوتر. كما ستهدأ سبل التدريب للعناصر المعنية بمفهوم اللوجستيات المتكاملة.

لام - التنسيق

١٠٠ - ينبغي لمختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة في ليبيا أن تطور مفهوما متكاملًا بشأن اتباع نهج مشترك في التعامل مع الأزمة التي يعيشها البلد ومع عواقب تلك الأزمة. وفي هذا الصدد، بدأ ممثلي الخاص بالفعل مشاورات مع الوكالات الإنسانية والإنمائية من أجل تحديد آلية تنسيق ملائمة تكفل تعزيز الفعالية لاستجابة منظومة الأمم المتحدة داخل ليبيا وتقييم صلات مع العناصر الإقليمية كما استهلت الوكالات الإنسانية والإنمائية عملية استعراض آليات التنسيق القائمة من أجل إقامة علاقة وظيفية متينة بين العناصر الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية ضمن أسرة الأمم المتحدة. وسيتم تعيين ثلاثة ضباط ارتباط خاصين في مكتب أحد نائبي الممثل الخاص من أجل توثيق التعاون مع الدوائر الإنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعين موظفان لدعم وظائف التنسيق المنبثقة عن مسؤوليات المنسق المقيم.

١٠١ - ومما سيتسم بأهمية جوهرية، التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الأطراف الرئيسية الدولية التي تضطلع بأدوار في هذا المضمار. وفضلاً عن بدء إنشاء لجنة مراقبة التنفيذ، على النحو المتوخى في اتفاق السلام، فلسوف يستكشف ممثلي الخاص مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية المذكورة إمكانية إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وترمي هذه الآلية أساساً إلى التصدي للأخطار المحتملة أن تهدد عملية السلام وأن تحشد سبل الدعم اللازم على الصعيدين الدولي والإقليمي، لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

عاشراً - الملاحظات والتوصيات

١٠٢ - يتيح نقل السلطة من الرئيس تايلور إلى نائب الرئيس بللاه وتوقيع الأطراف الليبية اتفاق السلام الشامل، فرصة فريدة لإنهاء المعاناة التي يعيشها شعب ليبيا والتوصل إلى حل سلمي لصراع شكّل بؤرة عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

١٠٣ - ولم يكن من الممكن لهذه التطورات أن تحصل لولا الجهود الحثيثة التي بذلها القادة الأفارقة لتحقيق السلام، ولا سيما الرئيس كوفورور، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس أوباسانجو، رئيس نيجيريا، والجنرال عبد السلام أبو بكر، ميسر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود الثناء عليهم جميعاً لما قدموه من مساهمات قيّمة لقضية السلام والأمن في ليبيا.

١٠٤ - وأود أيضا أن أثنى على قادة الجماعة الاقتصادية على سرعة نشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري للحكومة الولايات المتحدة لما قدمته من دعم في نشر وتشغيل تلك البعثة، ولوضعها قدرات عسكرية كبيرة تابعة لها على مقربة من ساحل ليبيريا. ولقد كان لهذه المساهمات العسكرية دور فعال في الجهود الأولية المبذولة لإرساء الاستقرار في مونروfia وما حولها.

١٠٥ - على أن السبيل إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في ليبيريا ما زال محفوفا بتحديات متعددة وصعبة المراس. ولكن في حين تقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما على أهبة الاستعداد لدعم العملية السلمية الليبرية، فإن التنفيذ الفعال والناجح لاتفاق السلام يقع بشكل رئيسي على عاتق الأطراف الليبرية نفسها. ولذا فليني أدعوها إلى مواصلة دعم الترتيبات الانتقالية التي وافقت عليها وإلى التعاون كاملا مع قوات بعثة الجماعة الاقتصادية على الأرض، ومع ممثلي الخاص، ومع بعثة الأمم المتحدة المقترحة لحفظ السلام. وأدعو أيضا الرئيس السابق تشارلز تايلور إلى التقيد بشروط الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع نيجيريا بشأن منفاه وأن يتتعد كليا عن السياسة الليبرية.

١٠٦ - ومن شأن التشغيل الفوري للجنة الرصد المشتركة والمبادرة مبكرا إلى إنشاء لجنة رصد التنفيذ أن يساعد على ضمان الالتزام المتواصل للأطراف الليبرية بتنفيذ اتفاق السلام بحسن نية. وبانتظار نشر البعثة المقترحة للأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا، ينبغي تزويد بعثة الجماعة الاقتصادية بدعم لوجستي إضافي لتمكينها من أداء مهامها، ومنها كفالة الأمن في تقديم المساعدة الإنسانية. وكفالة الاندماج المناسب في الجماعة الاقتصادية وللمساعدة على بناء قدرات هذه المنظمة دون الإقليمية، سيكون من المستحسن أن تزود البعثة المقترحة الوجود السياسي المتوقع للجماعة الاقتصادية في ليبيريا بمساعدة لوجستية محدودة.

١٠٧ - وسيكون الأداء الفعال للحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا أمرا حاسما في تيسير تنفيذ اتفاق السلام. ولتمكين الحكومة الانتقالية من أداء ولايتها بالكامل، ينبغي لجميع الأطراف الليبرية، والشعب الليبري برمته، بذل جميع الجهود الممكنة لكفالة التماسك الوطني وتعزيز عملية المصالحة.

١٠٨ - وبعد أن يتم بالكامل إقامة وتسيير الحكومة الانتقالية، يتعين على هذه الحكومة أن تبين الطريقة التي تعترم بها أداء المهام المتوخاة منها في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق السلام. وهذا سيمكّن الأمم المتحدة من تحديد الخطوات الإضافية التي قد تلزم لتيسير جوانب رئيسية من اتفاق السلام، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفكيك الجماعات شبه العسكرية، وإعداد الانتخابات، وإعادة التأهيل والتعمير والإنعاش في فترة ما بعد

الصراع. وسيلزم بالفعل حشد موارد هامة لمساعدة الحكومة الانتقالية على تنفيذ برامج الإغاثة والإنعاش، بما في ذلك عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطينهم، وذلك من خلال جملة أمور منها تنظيم مؤتمر للتعيمير خلال سنة. وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم كل ما أمكن من دعم سياسي ومالي إلى الحكومة الانتقالية.

١٠٩- ومن شأن النهوض بالحالة الأمنية العامة أن ييسر إلى حد بعيد حرية الحركة للأشخاص والسلع، وأن يساعد في تمكين الوكالات الإنسانية من الوصول بأمان ودون عوائق إلى السكان المدنيين الذين هم بأمس الحاجة للإغاثة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشجع الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاء للنداء الموجه لتقديم المساعدة الإنسانية، فلن تتمكن عامة الشعب الليبري من الإحساس بفوائد السلام من حيث تحسّن الخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم والأمن الغذائي، إلا بتقديم مساهمات سخية في الوقت المناسب.

١١٠- وتقتضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبريا إيلاء اهتمام خاص لحماية المدنيين، وخصوصا التصدي لشيوع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء قدرة وطنية فنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وآليات قضائية انتقالية، في وقت مبكر، من شأنه أن يساعد كثيرا في التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب وفي معالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، مما يسهل عملية لأم الجراح الوطنية وبناء البلد. وينبغي بذل جهود خاصة لكفالة مشاركة النساء والفتيات في هذه العملية.

١١١- كما إن القضاء على ثقافة العنف في ليبريا شرط مسبق أساسي لكفالة إرساء دعائم السلام. ولن يكون من المغالاة التشديد على ضرورة تأمين التمويل الكافي في الوقت المناسب من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التشديد بشكل خاص على تحديد ترتيبات يمكن التنبؤ بها لتمويل عنصر إعادة الإدماج. وما لم نعالج مشكلة إعادة الإدماج في وقت مبكر وبقدر كاف من الفعالية فمن المحتمل أن يعود إلى القتال آلاف الشباب الذين تم نزع سلاحهم، ويعانون من سوء الحالة الاقتصادية، وأن يصبحوا من المرتزقة، لا داخل البلد فحسب، بل في المنطقة دون الإقليمية التي تغرقها الأسلحة الصغيرة والمرتزقة. ولذا لا يعد من الأمور الملحة تمويل نزع السلاح والتسريح من الميزانية المقررة لحفظ السلام فحسب، بل كذلك تمويل المراحل الأولية لإعادة الإدماج. وينبغي تنفيذ برنامج إعادة الإدماج على المدى الطويل/من منظور طويل الأمد. وثمة حاجة إلى موارد كافية ومستدامة لكفالة إنجازها.

١١٢- وينبغي إبقاء الأبعاد دون الإقليمية للصراع الليبري، وخصوصا فيما يتعلق بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قيد الاستعراض الدقيق لأنها قادرة على زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا بأسرها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للروابط القائمة بين

الصراع في ليبيريا والتطورات في سيراليون وكوت ديفوار. وسيبحث ممثلي الخاص، بالتشاور مع زملائه في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والكيانات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، الجوانب المختلفة لتأثير الصراع الليبيري على المنطقة دون الإقليمية وأن يستكشف السبل الكفيلة بتعزيز جهود الأمم المتحدة على المساهمة في توطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن كفالة الاستخدام الأمثل لأصول الأمم المتحدة البشرية والمادية. وينبغي النظر في وضع وتنفيذ برنامج دون إقليمي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة لليبيريا، أن توقف ما كانت تقدمه من دعم للجماعات المسلحة في ليبيريا وأن تكفل عدم استخدام الجماعات المسلحة لأراضيها الوطنية في زعزعة استقرار البلد.

١١٣ - ويتوقف نجاح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على توفر الموارد المالية واللوجيستية الكافية، لا لتنفيذ الأحكام الأساسية لاتفاق السلام فحسب، بل لتهيئة المناخ الملائم الذي يفرضي إلى عودة الليبريين إلى بناء حياتهم أيضا. وأوصي بشدة بتخصيص مبالغ كبيرة في ميزانية البعثة لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر. وأوصي أيضا بإنشاء صندوق استثماري لدعم تنفيذ مختلف جوانب اتفاق السلام التي قد تتطلب تمويلا كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام للحاجة إلى توفير الموارد اللازمة لمعدات وأحور قوات الشرطة الوطنية من خلال صندوق استثماري. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن توفر، قدر الإمكان، كل الدعم اللازم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولممثلها الخاص لليبيريا، بما في ذلك ما يتم عن طريق إمكانية تقديم المساعدة اللوجيستية والتمويل اللازم للموظفين.

١١٤ - وسوف تنقل المهام الرئيسية التي يؤديها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة الجديدة في ليبيريا، فضلا عن موظفي المكتب، حسبما يكون ذلك مناسباً. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لليبيريا وللموظفي المكتب لما أنجزوه من أعمال في ظل ظروف كانت صعبة في أكثر الأحيان.

١١٥ - ولقد تمكّن ممثلي الخاص، منذ تعيينه، من إقامة اتصالات مع الجهات الإقليمية والدولية الهامة ذات الصلة من أجل كفالة مساندتها لعملية السلام الليبيرية. وهو يعتزم مواصلة العمل الوثيق معها، بما في ذلك من خلال ممثليها في ليبيريا. وبالمثل، فلن معتمد على مساندة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لممثلي الخاص وللواجبات الهامة التي أسندتها إليه.

١١٦ - وأود التشديد على أن الحالة في ليبيريا تتطلب استجابة شاملة متعددة الأبعاد ومستدامة من جانب المجتمع الدولي. ومن شأن استتباب مناخ آمن في كافة أرجاء البلد أن يشكل عاملاً حيوياً في ضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل بنجاح. وأي تأكل في القدرة على توفير مستوى من الأمن يتناسب مع المهمة، ولا سيما الحاجة إلى قوة ذات هيكل مناسب مزودة بعدد كاف من الأفراد العسكريين، وطائفة مناسبة من القدرات، سيلحق الضرر بقدرة العنصر العسكري على تنفيذ مهامه، وسيؤدي ذلك في الغالب إلى تمديد الإطار الزمني للبعثة. وبالمثل، فإن وجود مكون/عنصر قوي من الشرطة المدنية أمر أساسي.

١١٧ - وأوصي بأن يأذن مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام تكون متعددة الأبعاد، ويسند إليها ولاية تتماشى مع توصيات الواردة في الفقرة ٥١، ويزودها بالموارد الكافية، بما في ذلك قوة عسكرية لا يزيد قوامها على ١٥ ٠٠٠ فرد، بمن فيهم ٢٥٠ مراقباً عسكرياً، و ١٦٠ ضابطاً أركاناً، وما لا يزيد على ٨٧٥ فرداً من الشرطة المدنية وخمسة تشكيلات إضافية تحمل السلاح تتألف كل منها من ١٢٠ شرطياً، إضافة إلى عنصر مدني كبير، وما يلزم من موظفي الدعم.